A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.5
4 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد أساموا	(غانا)
	(نائب الرئيس)	
ثم :	السيد دي ماركو	(مالطة)
	(الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- خطاب سعادة الرايت أونرابل رابي ناماليو ، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة
- خطاب السيد كندي أ. سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

ألقى كلمة كل من :

السيد كافاليو (الارجنتين)
السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية)
السيد العطاس (اندونيسيا)
السيد نيهاوس كيسادا (كوستاريكا)
السيد ريفيرا إرياس (غواتيمالا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64098/A ٠٩٤٦ث(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سعادة الرايت أونرابل رابي ناماليو رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا الى بيان يدلي به رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة .

اصطحب السيد رابي ناماليو رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة الرايت أونرابل رابي ناماليو رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة وأن أدعوه الى الادلاء ببيانه أمام الجمعية العامة .

السيد ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا ، أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وأنا على ثقة من أن الجمعية العامة ستتصدى ، في ظل قيادتكم القديرة وتوجيهاتكم الرشيدة ، لمهامها باسلوب ايجابي وبنّاء . وأود ، أيضا ، أن أسجل تقدير بلادي للواء يوسف غاربا ممثل نيجيريا لما قدمه من اسهام في النهوض بأعمال الجمعية العامة السنة الماضية .

إننا نسلّم بما يتسم به عالمنا اليوم من شدة تقلب وتكافل ، الامر الذي تغدو معه الحاجة الى منظمة مثل الامم المتحدة حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى . فالتحديات الجديدة يجري التصدي لها في اطار منظومة الامم المتحدة . ونحن نؤمن بأن المنظومة توفر للمجتمع الدولي المحفل المختص لحل المشكلات عن طريق التشاور والحوار دونما حاجة الى اللجوء الى العنف . والانجازات المحرزة على امتداد سنوات منظومة الامم المتحدة انجازات جديرة بالثناء ، خصوصا ما تحقق منها في مجالات نزع السلاح وإنهاء الاستعمار والبيئة ، والتنمية الاقتصادية ، والعدل الاجتماعي ، وصون السلم العالمي . وبوسع الامم المتحدة أن تقدم مزيدا من الاسهام في تحقيق الاستقرار الدولي والتآلف

الاجتماعي ولكن لن يتسنى ذلك إلّا بتوافر حسن النية وروح التسامح والتفهم لدى الدول الاعضاء قاطبة . وإن بابوا غينيا الجديدة لتؤكد التزامها حيال الامم المتحدة وما تمثله ، وستواصل الاضطلاع بنصيبها في السعي الى تحقيق السلم والوئام في العالم .

ما زلنا حتى هذا العام نواجه تحديات ومشكلات معقدة ، ولكن الجمعية العامة تنعقد في وقت مفعم بالامل ، وقت حدثت فيه تغيرات عميقة في العلاقات بين الامم . ولقد شهدنا تحسنا ملموسا في العلاقات بين الشرق والغرب وبخاصة بين الدولتين العظميين . فعصر الحرب الباردة في سبيله الى الزوال الامر الذي يحمل في طياته الامل والفرصة المؤاتية للبعض والشك للبعض الآخر . إن التحولات الكبيرة في النظام السياسي العالمي لا بد أن تتجلى في العلاقات الاقتصادية المتغيرة .

وإننا نقر بارتياح بما ورد في التقرير الشامل المقدم من الامين العام ، وخصوصا ما يتعلق باشتراك الامم المتحدة في تحقيق استقلال ناميبيا ، والتقدم في المفاوضات بشأن ايجاد تسويات سلمية للصراعات الاقليمية في كمبوديا وأفغانستان والصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وجنوب افريقيا ، ومؤخرا ، الخليج الفارسي . كما يتناول التقرير قضايا أخرى ملحة مثل حقوق الإنسان ، والمخدرات ، ونزع السلاح ، والبيئة ، والتجارة والموارد المالية وخدمة الديون .

على الرغم من أن الصراعات والتوترات الكبرى قد تبدو بعيدة عنا في جنوب المحيط الهادئ ، فنحن لسنا بمنجي من آثارها . اذ أننا نلمس تلك الآثار في اقتصادنا والتزاماتنا الدولية ومعتقداتنا الاخلاقية .

إنني أتكلم اليوم وأنا على تمام البينة مما تردده وسائط الاعلام الدولية من دعاية - ايجابية ومناوئة - استثارتها بابوا غينيا الجديدة على امتداد العامين الماضيين . فالنشاط المتزايد لدينا في قطاعي البترول والتعدين ، وغلق منجم بوجانفيل للنحاس في شهر أيار/مايو من العام الماضي وما أعقبه من اضطرابات في ذلك الاقليم من بلادنا هي أمور سلطت الانتباه على بابوا غينيا الجديدة التي من سوء طالعها

أن أزمتي بوجانفيل ، والقانون والنظام وجهتا من الاهتمام ما لم تحظ به التطورات الايجابية الكثيرة التي تشهدها البلاد حاليا . والواقع أننا ، شأننا شأن العديد من البلدان النامية ، لدينا مشاكلنا ، ونحن نتصدى لها بعزيمة وتصميم . ولقد اتخذت حكومة بلادي مبادرات للنهوض بالنمو الاقتصادي ولزيادة تطوير التعليم وفرص التدريب ، وبخاصة في المجالات الثلاثية والتقنية ، وكذا لخلق فرص للعمل وتحقيق الدخل . كما أننا نقوم في الوقت نفسه بتنمية طاقة المرافق العامة ، وبتعزيز الوكالات المعنية بتنفيذ القانون .

وعلى إثر غلق منجم بوجانفيل ، قامت حكومة بلادي ، يعاونها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من وكالات المعونة الدولية والوطنية ، بوضع برنامج متكامل للتكيف الهيكلي بغية مساعدة بابوا غينيا الجديدة في التغلب على سلسلة من المشاكل العصيبة القصيرة الاجل . وسيكفل البرنامج ، ضمن جملة أمور ، تنمية الموارد الرئيسية على نحو مطرد بما يعود بالنفع على البلد وشعبه .

ولقد أسفرت الجولة الاولى من المفاوضات مع قادة بوجانفيل عن التوصل الى اتفاق يرسي الاسس لعودة الحكومة الوطنية الى توفير الخدمات لتلك الجزيرة المضطربة . وتأخذ حكومة بلادي على عاتقها التزاما بمواصلة الحوار السلمي مع شعب بوجانفيل كيما يتسنى لنا أن نحقق معا تسوية ودية للأزمة ونعيد الاوضاع الى مجراها الطبيعي .

إن مجتمع المحيط الهادئ الجنوبي يتألف في معظمه من دول جزرية صغيرة منثورة في محيط شاسع . ولقد ظلت مصالحنا ورفاهنا ، لزمن طويل ، لا تلقى من الدول العسكرية والاقتصادية في العالم إلاّ أدنى قدر من الاولوية . أما نحن ، فأمر منطقتنا يشغلنا الى حد بعيد . فنحن ، شأننا شأن الآخرين في منطقة المحيط الهادئ ، نبغي تحقيق تنميتنا في ظل السلم والامن . ومعظم دول المنطقة تعتمد في معيشتها على عدد ضئيل من المنتجات الزراعية والبحرية وعلى عائد التصدير . ولذا أبرمنا معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خاليا من الاسلحة النووية واتفاقية حماية وتنمية الموارد

الطبيعية والبيئة بمنطقة جنوب المحيط الهادئ واتفاقية حظر صيد الاسماك بالشباك العائمة في جنوب المحيط الهادئ . ومن ثم ، فإننا نستنكر بشدة القاء النفايات السامة والانشطة النووية التي تهدد نظمنا الايكولوجية الهشة . ومما يثير ، أيضا ، بالغ جزعنا ما تتعرض له مواردنا من استغلال غاشم .

يشهد هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لصدور الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما أن العام نفسه فاتحة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . وبابوا غينيا الجديدة تدعو الى دفع عجلة عملية انهاء الاستعمار وتعزيزها باعتبارها جزءا من المناخ المؤاتي الذي يظلل في الوقت الراهن عمل الامم المتحدة . ومن دواعي سرورنا أن السلطات الفرنسية ماضية في اتخاذ تدابير ايجابية في كاليدونيا الجديدة بغية توفير اطار لانتقال ذلك الاقليم على نحو سلمي الى ممارسة تقرير المصير ونيل الاستقلال . ونحث على جعل أي عمل من أعمال تقرير المصير متسقا مع مبادئ الامم المتحدة وممارساتها ، وعلى افساح المجال لجميع الخيارات بما فيها الاستقلال .

ومن أجل التوصل الى قرار مستنير ، لا بد أن تزيد السلطة القائمة بـــالادارة وغيرها من السلطات من مساعداتها لتعليم وتدريب شعب الكاناك خاصة .

وكاليدونيا الجديدة مدرجة على قائمة الامم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعـــة بالحكم الذاتي ، ولذلك يتعين على الامم المتحدة أن تواصل رصد التطورات الجاريـــة هناك ونعرب عن أملنا في أن تقوم السلطة القائمة بالادارة بتيسير زيارات عاديـــة لكاليدونيا الجديدة بتوجيه الدعوة الى البعثات الزائرة التابعة للامم المتحدة .

وعلاوة على كاليدونيا الجديدة ، ثمة جزر أخرى في المحيط الهادئ ما زالـــت مكبلة بقيود الاستعمار . ويحدونا الامل في أن تقوم السلطات المعنية القائمة بـــالادارة بمنح حق تقرير المصير الحقيقي لتلك البلدان .

وقد كنا في المحيط الهادئ مدركين على الدوام لاهمية حماية البيئة . والواقع أن بقاء الكثير من بلداننا على قيد الحياة على المستويين الثقافي والطبيعي يعتمـــد على الادارة السليمة لتلك البيئة . وتعد الاتفاقية المتعلقة بحماية وتنمية المـــوارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي أشرت اليها سلفا مؤشرا واضحـــا على الاهمية التي نوليها لهذا الموضوع .

ونشعر بقلق شديد لانه بالرغم من التحذيرات التي تنذر بالخطر فيما يتعلـــق بمستقبل الارض ، والتغيرات المتوقعة في المناخ ، والتنبؤات بارتفاع خطير في منســـوب مياه البحار ، فمازالت الغازات المسؤولة عن الاحتباس الحراري تنبعث دون الالتـــزام بقواعد صارمة .

ونأمل بشدة في أن تحقق البلدان ، ولا سيما البلدان الصناعية ، تخفيضـــات ملموسة في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ، بما في ذلك ارساء معاييـــر ملزمة لخفض الانبعاث .

وما زلنا نعارض التخلص من النفايات السامة بالقائها في البحر ما لم يكـــن ذلك متفقا مع المعايير المنصوص عليها في اتفاقية لندن لإلقاء النفايات .

وقد اتخذت الولايات المتحدة احتياطات متشددة أثناء تدمير الاسلحة الكيميائية في جزيرة جونستون المرجانية . ونشعر بشيء من عدم الارتياح ازاء الاقتراحات الداعية لأن تصبح الجزيرة موقع تخلص دائما بالنسبة الى برنامج تدمير الاسلحة الكيميائية الامريكية . ونحث الولايات المتحدة على ألا تستخدم المرفق كموقع دائم للتخلص من الاسلحة الكيميائية والنفايات السامة ونعرب عن ايماننا الراسخ بضرورة اغلاق الموقع بمجرد الانتهاء من العمليات الجارية . وسنواصل معارضتنا بقوة أيضا للتجارب النووية الفرنسية في جزيرتي موروروا وفانفاتوفا المرجانيتين .

إن لسكان الجزر في المحيط الهادئ صلات وثيقة بالبحر ، ولا حاجة الى التأكيد على اعتمادهم على موارده . ولذلك تشعر بابوا غينيا الجديدة بالاغتباط للتقدم الذي أحرز بشأن القضاء على الصيد بالشباك العائمة .

ونرحب بالقرار الذي اتخذته اليابان بايقاف الصيد بالشباك العائمة قبل سنة من الموعد المحدد في القرار ٤٤/٢٢٥ . ونحث حكومة اليابان وسائر الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة على الدخول في مفاوضات معنا بشأن ترتيبات الصيد في مياهنا .

وتود بابوا غينيا الجديدة أن تشارك مشاركة فعالة في حسم المشاكل الاقليمية الأمر الذي يجعلنا ندخل في تفاعل طبيعي مع الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وقد قدمت الرابطة كثيرا من المبادرات الهامة وخصوصا فيما يتعلق بمنطقة جنوب شرقي آسيا وهي مبادرات تحظى بتأييدنا التام .

ونود أن نسلم مع الارتياح بالدور القيادي الذي قامت به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في السنوات الاخيرة في سبيل تخفيف التوتر في العالم . وتستحق الجهود التي بذلاها مع غيرهما من الدول الاخرى في مجلس الامن التابع للامم المتحدة منا التأييد التام . وتدرك بابوا غينيا الجديدة أن التقدم الذي أحرز في السعي لايجاد حلول لمشاكل كمبوديا وأفغانستان والصحراء الغربية والشرق الاوسط وشبه الجزيرة الكورية والجنوب الافريقي يرجع مباشرة الى التقارب في وجهات النظر بين الدولتين العظميين والاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

وترحب بابوا غينيا الجديدة باعلان فييت نام عن سحب قواتها التام من كمبوديا . ونشني على الجهود التي بذلتها مجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واستراليا ومجلس الامن التابع للامم المتحدة في استحداث صيغة موحدة لحسم المشكلة الكمبودية . وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن مشاركة الامم المتحدة ضرورية لضمان انتخابات حرة ونزيهة في كمبوديا .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تتطلع حكومتي الى إعادة توحيد شمال وجنوب كوريا . ونؤيد المبادرات التي تقدمت بها كل من الدولتين من أجل اعادة توحيد شعبيهما سلميا ، ونحثهما على مواصلة السير في طريق المصالحة . كما نؤيد في الوقت ذاته قبول كل من كوريا الشمالية والجنوبية في عضوية الامم المتحدة بوصفهما عضوين كاملي العضوية . ونعتقد بأن ذلك من شأنه تيسير الحوار والاسراع بعملية إعادة التوحيد .

ويبدو أن مسالة الصحراء الغربية تقترب من الحل . وتتيح عروض التسوية التي أعلنها الامين العام في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ الفرصة لحسم هذه المشكلة الشائكة نهائيا . وتقع على عاتق أعضاء الامم المتحدة مسؤولية أن يصبح شعب الصحراء الغربية هذا قادرا على ممارسة حقه في تقرير المصير . ولهذا ينبغي أن يتاح اجراء استفتاء تنظمه الامم المتحدة وتشرف عليه بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

وما برحت الحالة في الشرق الاوسط تشكل مبررا للقلق الشديد . وتؤمن حكومتي على الدوام بأن للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن ، كما أن لاسرائيل الحق في الوجود داخل حدود آمنة . ويبدو أن هذين الشرطين ضروريان اذا ما أريد التوصل الى حل دائم لتلك المشكلة .

وقد أدنا بقوة على الدوام استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات ، وفي هذا السياق ، ما زالت بابوا غينيا الجديدة تشعر بالقلق ازاء غزو العراق للكويت واستمرار احتلاله لها منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وبابوا غينيا الجديدة تدين هذا الغزو والاحتلال المستمر . وحكومتي ، بوصفها عضوا في الامم المتحدة ، ملتزمة بتأييد

(السيد ناماليو ، بابوا غينيا الجديدة)

الحظر الاقتصادي والتجاري الذي فرضه على العراق مجلس الامن التابع للامم المتحدة . ونحث جميع أعضاء المجلس على مواصلة التعاون من أجل التوصل الى حل سلمي للازمة .

وتؤمن حكومتي بقوة بأن الضغط الدولي والجزاءات الدولية قد أدت الى التفكك التدريجي لنظام الفصل العنصري . وتتيح التطورات الجارية في جنوب افريقيا سببا للتفاؤل الحذر . فبعد سنوات من القمع والظلم ، قد تصبح اقامة ديمقراطية لا عنصرية أخيرا امكانية حقيقية . وعلينا مسؤولية مستمرة في تشجيع عملية المصالح وإعادة البناء الديمقراطي .

ونشعر بالاسى ازاء الاضطرابات الاخيرة التي جرت في بلدات السود والتي تورطت فيها جماعات متنافسة من المؤتمر الوطني الافريقي وحركات الزولو انكاثا ، والتي راح ضحيتها كثير من القتلى . ونؤمن ايمانا راسخا بضرورة استمرار تطبيق الجزاءات حتى يتم تفكيك نظام الفصل العنصري تماما .

وتحيي بابوا غينيا الجديدة تحقيق استقلال ناميبيا وتثني على جميع الاطراف التي شاركت في هذه العملية .

وتحدث تغيرات كثيرة في الاقتصاد العالمي اليوم . وينطوي التحرك نحو أوروبا ذات السوق الواحدة في عام ١٩٩٣ ، والمبادرات الاقليمية مثل مجموعة التعاون الاقتصادي لاسيا وجنوب المحيط الهادئ ، وتحول بلدان شرق أوروبا نحو اقتصادات السوق على آثار خطيرة بالنسبة للبلدان النامية .

إن الركود الاقتصادي العالمي المستمر كان له أثر ضار كبير على الرفـــاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع الامم . فالتضخم وارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرار سعـر الصرف ، وزيادة البطالة وبطء النمو والحمائية كلها كان لها أثرها السيئ علـــى اقتصاداتنا الوطنية .

أما على الجانب الايجابي ، فإن التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية يمكـــن أن يتيح فرصا جديدة للاقتصادات النامية عن طريق زيادة الطلب على سلعها . ونحن نعتقـــد أن تعاونا أوثق بين البلدان النامية والمتقدمة النمو أصبح أكثر أهمية الآن مـــن ذي قبل . واذا ما أريد الابقاء على علاقات تجارية مفتوحة لا بد من تقاسم الفوائـــد الناجمة عن الاسواق الجديدة في أوروبا الشرقية على نحو منصف كما يجب الاقلال من الاثر الضار المحتمل على الموارد المالية المتاحة للعالم النامي .

إن تشكيل مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ يرمي الى تطويـــر تعاون أوثق بين البلدان الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأيضا الى تكييـــف التطورات الجارية في أوروبا الشرقية وفي غيرها .

إن اتفاقية لومي الرابعة التي وقّعت في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تتضمـــن مفاهيم وأفكارا جديدة تجعلها مختلفة عن الاتفاقات الثلاثة السابقة اذ تتضمن لومـــي الرابعة صفقات مالية متزايدة للبلدان الافريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبـــي وبلدان المحيط الهادئ وهي تضم أحكاما جديدة للتكيفات الهيكلية والمساعدة المقدمـــة الى البلدان الافريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تواجـــه صعوبات جمة في موازين مدفوعاتها .

إنه من الاهمية القصوى بالنسبة للبلدان الافريقية ومنطقة البحر الكاريبـــي والمحيط الهادئ ألا يتأثر مستويات مساعدة التنمية المتفق عليها في اتفاقية لومي مـــن جراء انفتاح أوروبا الشرقية على اتصالات أوسع نطاقا في بقية أنحاء العالم . ويجـــب ألا يؤثر أي تعديل أو إعادة هيكلة للتجارة العالمية والنظام المالي تأثيرا ضـــارا على موقف البلـــدان النامية . إن تحويـــل انتباه البلـــدان المتقدمـــة النمو وكذلك

مواردها المالية الى أوروبا الشرقية من شأنه أن يلحق ضررا بالغا باقتصادات البلدان النامية ، التي ظلت لعقود طويلة تنادي بتوزيع أكثر انصافا لموارد العالم .

ومن المهم الحفاظ على نظام تجاري عالمي مفتوح اذا ما كان للرفاه الاقتصادي أن يوزع على نحو منصف .

إن تعزيز الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أمر ضروري اذا ما كان لنا أن نوفر اطارا مستقرا لتوسيع نطاق التجارة ، والتمكين من الدمج الكامل لأوروبا الشرقية والوسطى وكذلك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . إننا نعتقد أن ضرورة التوصل الى نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي للمحادثات التي ستجرى في نهاية هذا العام يجب أن تكون لها أولوية قصوى على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وسيتعين اتخاذ مقررات سياسية صعبة من أجل استخلاص نتائج ملموسة بعيدة الاثر من كل البنود التي ستناقش في جولة أوروغواي .

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية الملحوظة الجارية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فيما يتعلق بأوروبا الشرقية والوسطى وتلك الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى إنما تشير الى نشوء نظام عالمي جديد يتضمن تحالفات ومجموعات اقتصادية متغيرة . وبابوا غينيا الجديدة واثقة بأن الامم المتحدة ستتصدى لهذه القضايا وستستنبط التدابير التي تسمح للدول الاعضاء بأن تتصدى للشكوك التي تواجهنا في المستقبل .

إننا ما زلنا نؤيد الامم المتحدة في دورها الفريد في حسم الصراع وفي بناء اطار عمل قوي للتعاون الدولي . ولقد دأبنا على مر السنين على تأييد ما تقوم به الامم المتحدة من عمل لايماننا بأنه حيوي بالنسبة للتنمية المستمرة لمجتمع عالمي سلمي ومزدهر .

وأخيرا ، نؤكد لكم سيادة الرئيس وللامين العام تأييدنا المستمر للجهود الرامية الى الحفاظ على أعمال الامم المتحدة وتطويرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أتقدم بالشكر الى رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطُحب السيد رابي ناماليو ، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة ، من المنصة .

خطاب السيد كندي أ. سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يدلي به رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس .

اصطُحب السيد كندي أ. سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس السيد كندي أ. سيموندز ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سيموندز (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب بهذه الفرصة لأن أتقدم اليكم ، سيدي ، بتهانئ وفد سانت كيتس ونيفيس لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن انتخابكم دليل واضح على التقدير البالغ الذي تحظون به وعلى الثقة الكاملة التي منحكم اياها زملاؤكم . يسعد وفد بلادي بصفة خاصة أن يرحب بكم في هذا المنصب بوصفكم ممثلا لأمة جزرية صديقة ، ويتعهد بتقديم أقصى تعاونه لكم وأنتم تقودون المداولات الحرجة لهذه الهيئة .

أعرب أيضا عن تهانئي القلبية للرئيس السابق للجمعية العامة لقيادته الماهرة للجمعية ابان فترة القضايا الحرجة التي استحوذت على اهتمامها خلال الدورة الماضية .

(السيد سيموندز ، سانت كيتس ونيفيس)

وبشعور عميق بالاعجاب أشيد أيضا بأميننا العام الموقر السيد خافيير بيريز دى كوييار لجهوده التي لا تكل للتوصل الى الحل السلمي للصراعات الخطيرة التي تحدق بالمجتمع العالمي .

وأتقدم ، نيابة عن وفدنا ، بترحيب حار بأحدث دولة عضو في منظمتنا وهي لختنشتاين التي حلت محل سانت كيتس ونيفيس بوصفها أصغر أمة في الامم المتحدة . إن هذه الاضافة الى عضويتنا تؤكد أن الامم المتحدة نشيطة ونابضة بالحياة وتتيح الفرصة لكل البلدان ، كبيرة وصغيرة ، للاسهام في صنع عالم أفضل .

إنني أتكلم أمام هذه الجمعية بعد مرور خمسة أيام فقط على الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة لاستقلال بلادي . وقد جعلت حكومة بلادي منذ البداية هدفها الاساسي - علة وجودها - تحسين نوعية الحياة لشعبنا .

وللوفاء بهذه المهمة ، حددنا لانفسنا أهدافا قطاعية معينة تتضمن : تعزيز معدل النمو الاقتصادي ، ومواصلة برنامجنا الخاص بالتنوع الاقتصادي والتحويل العام للهيكل الاقتصادي حتى يكون معدل النمو الاقتصادي مستقرا قابلا للاستمرار على المدى الطويل ، واحتواء معدل التضخم ، وتوفير فرص عمل متزايدة لشعبنا ، والوفاء باحتياجات شعبنا الصحية والغذائية والتعليمية والاسكانية وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية الثقافية الاخرى ، وتوفير بنية أساسية مادية مناسبة وصيانتها للعمل على راحة الجمهور عموما ولتيسير تطوير التجارة والصناعة والسياحة والتنمية الزراعية .

هذه أهداف يمكن لكل دولة من الدول الاعضاء في هذه الجمعية العامة أن تحددها وتدعمها بسهولة . وهي أهداف عزيزة على قلب كل بلد نام صغير في العالم . وقد كانت هناك عقبات كأداء حتى الآونة الاخيرة تعوق البلدان النامية الصغيرة عن احراز نجاح مستمر في تحقيق كل هذه الاهداف الاساسية والضرورية . وحتى الآونة الاخيرة تضافرت التوترات بين الدولتين العظميين مع سباق التسلح والصراعات الاقليمية والانقسامات الايديولوجية لتمويل انتباه العالم عن محنة الشعوب الفقيرة والمحرومة في كل مكان .

ثم انبثق الامل فجاة وطل على العالم كما تنبثق الزهرة عند ازهارها . وتعانقت الدولتان العظميان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - وتنفس العالم الصعداء . وأخذت رياح الحرية تهب على كل مكان . وتدفقت الديمقراطية على أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية كما يتدفق المطر على الارض الظمأى . وانهار سور برلين مثلما انهارت جدران أريحا من قبل ؛ وتقف المانيا ، التي ظلت منقسمة لفترة طويلة ، على عتبة اعادة وحدتها كشعاع أمل تحتذيه كل الشعوب المنقسمة وتسير على هداه .

ولئن كان من الواضح أن احتمالات السلام ستلقى الترحيب من كل دول العالم ومن ضمنها البلدان النامية فإن هذا الترحيب يزداد بين البلدان النامية الجزرية مثل سانت كيتس ونيفيس حيث يوجد شعور خاص بالغبطة . فقد شعرنا أن البلدان المتقدمة النمو ستكون قادرة أخيرا على أن تركز اهتمامها الجدي على محنة الدول النامية . وكان من رأينا أن البلدان النامية الجزرية الصغيرة ستقدر لها الآن مشاكلها العويصة الخاصة بموقعها الجغرافي ، وأنه يمكن أخيرا بذل جهد عالمي ينصب على ايجاد حلول دائمة لهذه المشاكل وتنفيذ تلك الحلول .

لقد كان ذلك هو الوقت المناسب لتحويل الموارد الهائلة التي كانت تنفق من قبل على انتاج ونشر أسلحة التدمير النووية أو التقليدية أو الكيميائية أو البكتريولوجية على نطاق كبير الى حرب عالمية جديدة - حرب على انتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها - وحرب على التلوث الجوي والبحري والبري ، وحرب على التخلف ، وحرب على المرض والامية والجهل والفقر . وكان ينبغي أن تكون تلك الحرب

(السيد سيموندز ،
سانت كيتس ونيفيس)

عالمية النطاق تشن تحت راية الامم المتحدة وبالدعم الكامل من كل أعضائها . لقد كان ذلك هو الوقت المناسب لأن تقوم الدول بتحويل نصال سيوفها الى شفرات محاريث ورماحها الى مناجل .

ومرة أخرى نرى صراعا جديدا يحول اهتمام المجتمع العالمي . ومرة أخرى نجد أنفسنا وجها لوجه أمام واقع مؤداه أن الصراعات والتوترات الدولية هي أعداء التنمية .

إن قيام العراق بغزو واحتلال الكويت ، وهي من أعضاء الامم المتحدة ، عمل عدواني غير مشروع . وتضم حكومة بلدي صوتها الى الاصوات التي أدانت على نطاق عالمي هذا العمل غير المشروع ، وتدعم أيضا قرار الامم المتحدة الذي يدعو الى انسحاب القوات العراقية الفوري وغير المشروط من الكويت . ونوصي باستخدام كل جهد للحل السلمي لهذه الازمة .

وتؤكد أزمة الخليج هذه مرة أخرى ضعف الدول الصغيرة . فنحن لسنا تحت رحمة العوامل والقوى الطبيعية فحسب ، بل أننا أيضا نواجه المخاطرة بأن تبتلعنا الدول الاكبر والاقوى منا . ودرعنا الواقي الوحيد أمام هذا الاحتمال هو اما الدعم العسكري من جانب الجيران الاصدقاء أو ما يبديه المجتمع الدولي من سخط وما يتخذه من جزاءات عقوبية .

ويتجلى ضعفنا أيضا فيما ترتب من آثار سلبية خطيرة لهذه الازمة على اقتصاد بلدنا ، تتمثل في الارتفاع المفاجئ والسريع لاسعار الوقود ، وتصاعد تكلفة توليد الكهرباء وبالتالي ارتفاع تكلفة ضخ المياه من آبارنا ، والزيادة التي لا محالة منها في تكاليف وارداتنا مما يؤدي الى زيادة التدفق الخارجي لحصائلنا من النقد الاجنبي في الوقت الذي من المؤكد أن تتناقص فيه المساعدات المقدمة من البلدان الصناعية .

وأشيد بالجهود التي يبذلها الامين العام في السعي لايجاد حل سلمي ، وإنني لعلى ثقة بأنه سينجح في مسعاه هذا .

وفي ضوء الازمة الحالية يبدو تقريبا من العبث السعي الى معالجة كل القضايا التي تهم بلدي وغيره من البلدان النامية . فمن الصعب تجنب التساؤل عما اذا كان هناك أحد في البلدان المتقدمة النمو يمكن أن يستمع الينا في هذا الوقت . غير أن قضية التنمية والبيئة تعتبر من القضايا الجوهرية لتحسين نوعية الحياة التي نعيشها ، ومن ثم فإنه لا يسعني إلّا أن أتناولها وآمل أن تجد رسالتي تلك آذانا صاغية .

وأود أولا أن أشيد بأنشطة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وهي منظمات تواصل تزويد بلداننا بالمساعدة التقنية المرغوب فيها في برامج التنمية البيئية كحماية نوعية المياه ، وامدادات المياه والمرافق الصحية ، والزراعة القابلة للاستمرار وتنمية الثروة السمكية .

كما أود أن أشيد بعمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد دورته الاولى في نيروبي في آب/أغسطس من العام الحالي . وأهنئ كينيا ، حكومة وشعبا ، على استضافتهما التي تبعث على الفخر لهذه الدورة الاولى الرمزية . وستتابع سانت كيتس ونيفيس أعمال هذه اللجنة وهي تود أن تشارك في خطط العمل التي ستنجم عن عمل اللجنة .

وستقدر حكومة بلدي وشعبها تقديرا كبيرا كل مساعدة وتعاون من اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة للنهوض بالتعليم والتدريب في مجال البيئة في مدارسنا خلال عقد التسعينات ، ولإدخال التعليم البيئي في استراتيجيتنا الوطنية للارتقاء بالتعليم .

ومن الواضح أن العالم أصبح أكثر حساسية اليوم للمسائل المتصلة بالبيئة . ويصدق هذا الى حد أن الكثير من المشاريع الخاصة بالبلدان النامية إما يتم ارجاؤها أو ترفض لأن البلدان الصناعية أو الوكالات المتعددة الاطراف لديها شواغل حول تاثير

هذه المشاريع على البيئة . وقد يبدو ذلك نهجا معقولا من الناحية الفلسفية . غير انه لا بد من النظر الى هذه المسألة في ضوء الخلفية التي تتمثل في أن معظم المشاكل التي تشغل بالنا اليوم ، إن لم يكن جميعها ، قد تسببت فيها البلدان الصناعية ، التي قامت من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية بوضع التنمية في المرتبة الاولى من اهتماماتها بينما أولت البيئة اهتماما ثانويا وأحيانا لم تولها أي اهتمام بالمرة .

نحن نسمع الآن عن أثر الدفيئة لأن البلدان الصناعية دأبت منذ عقود على قطع أشجار غاباتها . إنها هي التي تكدس النفايات النووية والنفايات السامة . انها هي التي تلوث الانهار والبحار . وبعض جماعات حقوق الحيوان سيضر بالسمعة الطيبة لقوم من المزارعين بأكملهم تعمل قرود على اتلاف محاصيلهم بصورة منتظمة الأمر الذي يؤدي الى منتهى الاحباط ، وفقدان المدخول ، وايجاد قطاع يشعر بالكآبة وبخيبة الامل ، ونضوب العملة الأجنبية .

يجب علينا أن ننهج نهجا رشيدا في نهجنا ازاء البيئة ، ويجب أن تتكامل التنمية المطردة مع الحماية الفعالة للبيئة لا أن تتنافسا . ويجب أن تقام صلات بين الصناعة وحماية البيئة بغية تحقيق نوعية حياة أفضل . وباختصار ، يجب ألا تستخدم البيئة بوصفها كبش فداء أو ذريعة أخرى تحبط تطلعات البلدان النامية .

الآن وقد حققت البلدان الصناعية مستويات فائقة من التنمية ، على رغم البيئة ونحن كلنا نتحمل الآثار الضارة - ينبغي لهذه البلدان أن تكون مستعدة لأن توفر على الفور موارد اضافية للبلدان النامية بغية حماية بيئتها ، في حين تضمن أنه بالامكان البدء بالمشروعات المصممة لتحقيق تنمية مطردة وقابلة للاستمرار .

وفي سانت كيتس ونيفيس نولي أهمية كبرى لتنفيذ سياسات استغلال الأرض التي ستعزز انتاج الاغذية وتحقق الأمن الغذائي وتحسن التغذية ، وبالتالي تسهم في تحسن الصحة والصناعة .

نحن نبذل الآن جهدا خاصا لتنويع اقتصادنا الذي ارتكز سابقا على الزراعة الاحادية . والسياحة جزء مهم من هذا البرنامج . وواضح انه اذا قدر لقطاعنا السياحي أن ينمو وأن يسهم في الاقتصاد اسهاما كبيرا ، حينئذ ، وبوصفنا مجتمعات جزرية ، يجب علينا أن نحمي البحار والمحيطات التي توفر الحياة لمواردنا البحرية المهمة ومناطقنا الساحلية . إلا أن منع تلوث المحيطات وتنقيتها يتطلبان تعاونا دوليا وارادة المجتمع الدولي لتلبية نداءات المساعدة بسرعة . إن مسألة البيئة كلها موضوع رئيسي لا يمكن للبلدان النامية أن تعالجه على نحو صحيح إلا اذا توفرت مساعدة الامم المتحدة وكذلك مساعدة مباشرة من البلدان المتقدمة النمو .

وثمة مصدر قلق خطير آخر يتصل بما نهدف اليه من نوعية الحياة ويتمثل في الضرر الفادح الذي يمكن للمخدرات غير المشروعة ان تسببه لهذه الأجيال الشابة والاجيال اللاحقة . إن عزيمتنا ، بوصفنا دولة ، على مكافحة خطر المخدرات تبقى قوية ولا تعرف الوهن . لقد وضعنا موضع التنفيذ قوانين متشددة وفرضنا عقوبات أشد . ولقد استفدنا الى حد قليل من صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في مجالات تنفيذ القوانين والتدريب . ولكننا نحتاج الى مساعدة أكبر لتخفيض الطلب على المخدرات عن طريق التعليم الوقائي ، والرعاية الصحية ، واعادة التاهيل . وثمة حاجة الى التعاون الدولي المستمر لمكافحة زراعة هذه المواد غير المشروعة والاتجار بها ، وللقضاء على طلبها ، ولتكثيف الجهود في ميادين توعية الجماهير والصحة والتعليم ، ولتطوير برامج لاعادة التاهيل .

إن المتاجرين بالمخدرات وارهابيي المخدرات يجب ردعهم مهما كلف الامر ، ويجب ألا يسمح لهم بعد الآن بتهديد حياة شبابنا ، وتهديد أمن المنطقة ، وافساد الناشئة واغتصاب مجتمعنا وتعطيل نمو الاجيال المقبلة . ويجب أن تعلن الحرب العالمية على المخدرات في هذه الدورة الخامسة والاربعين ويجب أن تشترك فيها جميع الحكومات والشعوب .

وعلى رغم أن التوترات الحالية ماتزال تشغل بالنا ، وتظلل مداولاتنا بظلال قاتمة ، يجب ألا ننسى التقدم الذي ساعدت المنظمة على تحقيقه .

إنني أرحب بناميبيا الحرة في أسرة الامم المتحدة . وأشيد بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي اضطلع بدور حيوي في العملية الانتخابية في ناميبيا ، الامر الذي يسر تحسنا أساسيا في المناخ السياسي لناميبيا ، ومهد الطريق أمام اجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وعكس التزام الشعب الناميبي بالاستقلال . لقد كان النضال مريرا وطويلا ، وما حرية ناميبيا اليوم سوى اشادة بشعبها وبأسرة الامم هذه .

وحتى في جنوب افريقيا أنار وميض الأمل الطريق . وبلادي حكومة وشعبا ترحب ، بغبطة كبيرة ، بالافراج عن نيلسون مانديلا . إننا نعجب بشباته المميز وبتحمله الالام على رغم فداحة المحنة التي مر بها . إن الافراج عن مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على المجلس الوطني الافريقي ، وبدء الحوار ، لبوادر مشجعة تدل على أن تحسنا قد يلوح في الأفق في جنوب افريقيا . ونحن نشعر بالحزن لاعمال العنف التي تجري في بلدات جنوب افريقيا . ويجب ألا يؤخذ ذلك بمثابة ذريعة للمحافظة على الوضع الراهن .

نحن في سانت كيتس ونيفيس ، لن نخفض الصوت قبولا بالفصل العنصري ازاء ما يقدمه من ايماءات توفيقية .

وندعو جميع الأمم ألا تسمح لنفسها بأن تخفض صوتها كذلك . فالفصل العنصري نظام ذميم وبغيض يجيز استعلاء انسان على آخر استنادا الى لون بشرته . لا يمكن التوصل الى حل وسط مع الفصل العنصري . فجميع البشر متساوون ، وهذه حقيقة عالمية . ولن يمكن لجنوب افريقيا أن تأمل بإعادة الانضمام الى أسرة الأمم إلا باستئصال شافة الفصل العنصري . إن بلادي ، سانت كيتس ونيفيس ، اذ تسلم بالتقدم الذي أحرز حتى الآن ، تنادي بالابقاء على جميع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا حتى ازالة الفصل العنصري . ونشيد باعلان الأمم المتحدة المتعلق بجنوب افريقيا الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ونوصي بأن يواصل المجتمع الدولي مساعدته شعب جنوب افريقيا ودعم دول خط المواجهة .

ومما يشكل مصدر قلق عميق أن السلم والعدل ما يزالان مستعصيين على شعب كمبوديا . إن شعب هذا البلد الممزق بالحرب يجب أن يسمح له بالتمتع بحق بتقرير المصير الذاتي من دون تدخل خارجي . ونواصل المطالبة بسحب جميع القوات الاجنبية من كمبوديا ، وبأن أي سحب يتعين ان تتحقق منه وأن تضمنه قوة دولية لحفظ السلام . ونحن ننادي بقيام حوار بين جميع الأطراف في كمبوديا وباستمرار الحوار حتى يتم التوصل الى تسوية . وترى حكومتي أنه في غضون ذلك ينبغي ألا يتغير مركز كمبوديا في الأمم المتحدة .

(السيد سيموندز ، سانت كيتس ونيفيس)

وعلى مقربة منا في منطقة البحر الكاريبي ثمة ما يشكل مصدر قلق عميق لنا يتمثل في الحالة غير المستقرة التي تستمر قائمة في هايتي والواضح أن هناك أحداثا سياسية جعلت من الصعب قيام تنمية اقتصادية ذات قيمة . ونحن سنواصل دعمنا في المنطقة لجميع الجهود لتسهيل اجراء انتخابات حرة وعادلة . وآمل أن تفعل قوى النفوذ في الداخل والخارج ما في وسعها للمساعدة وألا يقف شيء عائقا في طريق هايتي للانتقال الى الديمقراطية بالطريق الانتخابية .

إن سانت كيتس ونيفيس تثني على المحاولات الرامية الى التقريب بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . فالعالم يحتاج الى كل ما يستطيع تحقيقه من سلم ووفاق .

(السيد سيموندز ، سانت كيتس ونيفيس)

ونحن نؤيد استمرار الحوار بين الحكومتين الكوريتين انطلاقا من اعتقادنا الراسخ بأن الحوار يمكن أن يؤدي الى السلم والتوحيد بين بلديهما . ويكرر وفدي مرة أخرى نداءه بأن يصبح البلدان كلاهما في شبه الجزيرة الكورية دولتين عضوتين في الامم المتحدة كخطوة ايجابية لتعزيز الحوار بينهما في سبيل إعادة التوحيد داخل اطار البنية الهيكلية للمنظمة الذي يقوم على التضامن .

والمجتمع الدولي شديد الانشغال في الوقت الحالي لدرجة أن اهتمامات وتطلعات الامم الجزرية الصغيرة لا يمكن وضعها في مكان الصدارة على جدول أعماله . ومع ذلك ، ينبغي لي أن أسعى للابقاء على الامور المتعلقة بتنمية هذه المجموعة الفريدة من الامم مطروحة أمام أعضاء الجمعية . ونحن معرضون لأخطار الاعاصير ، الامر الذي دلل عليه الخراب الذي لحق بسانت كيتس ونيفيس بفعل رياح الاعصار هوغو . وفي هذا الصدد ، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الامتنان الدائم لحكومة وشعب سانت كيتس ونيفيس للمساعدات التي قدمتها اليها الدول الاعضاء والمؤسسات ذات الصلة بمنظمتنا .

ونحن معرضون أيضا لأخطار كل تقلب يحدث في البارامترات الاقتصادية الشديدة البعد عن شواطئنا ، مثل الازمة التي اندلعت في الخليج .

ونحن معرضون أيضا لمغامرات الارهابيين ،كما فعل الارهابيون الذين احتجزوا رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو وأعضاء وزارته في شهر تموز/يوليه من هذا العام . ونحن في منطقة البحر الكاريبي قدمنا المساعدة الانسانية ، وعلى استعداد لتقديم المساعدة العسكرية اذا دعت الضرورة اليها . ونحن معرضون لمخاطر التلوث الجوي والبحري والبري الذي ينشأ في مناطق خارج شواطئنا .

إن المهمة العليا للامم المتحدة هي تسهيل التنمية السلمية لجميع الامم ، وتعبئة مجتمع الامم بغية تحسين نوعية حياة الشعوب في كل مكان . ومن ثم ينبغي أن يسود السلم العالم لتحقيق هذا المثل الاعلى النبيل . ولنقف جميعا بحزم ضد العدوان والاستغلال والقهر ، حتى يعم السلام ويتمكن العالم من توجيه اهتمامه وموارده الضخمة الى تنمية الشعوب في كل مكان . وليس ثمة مثل أعلى من ذلك يمكن أن تصبو اليه الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أتوجه بالشكر الى رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس للبيان الهام الذي ألقاه على التو .

اصطحب السيد كيندي سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، من المنصة .

السيد كافاليو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أن أنقل اليكم أحر تهانئي القلبية على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . إن خبراتكم وحكمتكم تضمن نجاح أعمالنا . وأود أيضا أن أنقل اليكم تقدير وفدنا للواء غاربا ، الذي أدار بكفاءة عالية مداولاتنا في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

نحن نكرر ترحيبنا بجمهورية ناميبيا الفتية بوصفها دولة مستقلة ، واضعة بذلك نهاية لحالة تحملت عبء الصراع الاكبر ولأشد الحالات اجحافا في التاريخ المعاصر . ونحن نرحب أيضا بإمارة لختنشتاين عضوة جديدة في منظمتنا ، ونؤكد لوفدها استعدادنا للتعاون معها في المقاصد المشتركة التي نهتدي بها في وجودنا في الأمم المتحدة .

شهدنا في العام المنصرم تحولات أساسية في العلاقات الدولية . فهناك التغيرات بعيدة المدى التي جرت في بلدان أوروبا الشرقية ، والتحسن المحمود في العلاقات بين الشرق والغرب ، مما جعل من الممكن أن نشاطر الرأي العام الدولي في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة .

وقد تم توحيد اليمن . وسنشهد في غضون أيام قليلة ، توحيد المانيا ، الذي سيضع نهاية لفترة أليمة من انقسام شعبها ، وسيحل أشد قضايا الحرب العالمية الثانية المتبقية في أوروبا بروزا . ونحن نأمل في أن يؤدي الوجود الكوري في المستقبل غير البعيد الى تعزيز عالمية منظمتنا .

ونشهد أيضا تحقيق أمل وضع نهاية للعنصرية والتمييز العنصري في جنوب افريقيا ، واحراز تقدم نحو ايجاد حل لأوضاع معقدة جدا في جنوب شرقي آسيا والعودة

الكاملة تقريبا الى الحكم الديمقراطي في أمريكا اللاتينية . وكل هذه الامور مؤشرات على تعزيز الامم المتحدة ، منذ بداية الانفراج وحتى نهاية سياسة الكتل المتعارضة . وتعني هذه الاحداث أيضا تجديد ممارسات أجهزة الامم المتحدة ، والعودة الى روح سان فرانسيسكو ، بمنأى عن المضمون الايديولوجي الذي يمثله عصر المجابهة الذي تجاوزناه بالفعل . وهنا لا يسعنا إلا أن نشيد اشادة خاصة بالامين العام خافيير بيريز دي كوييار ، الذي أسهمت جهوده الحثيثة اسهاما كبيرا في تحقيق تلك الانجازات .

بيد أن التاريخ لا يقاس بطول حقبته . فالتقدم الضخم الذي أحرزه المجتمع الدولي خلال العام الماضي في اعادة تشكيل روح سان فرانسيسكو قد واجه تحديا عنيفا . وأدى غزو العراق للكويت الى جعل أضواء هذا العصر الجديد قاتمة .

يعرب شعب الارجنتين ، جنبا الى جنب مع المجتمع الدولي ، عن القلق العميق والالم البالغ ازاء هذا الحدث الذي تمخض عن العدوان وتجاهل القواعد الاساسية للتعايش الدولي . إن حكومتي تشجب عدوان العراق وتطالب ، تماشيا مع قرارات مجلس الامن ، بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت وبإعادة السلطة الى الحكومة الشرعية لذلك البلد .

وثمة مصدر قلق آخر يتمثل في الاوضاع التي يعيش في ظلها الشعب الكويتي ومئات الالاف من اللاجئين الاجانب في المنطقة . إن حكومتي تحث العراق على تطبيق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ المتعلقين بحماية المدنيين في وقت الحرب ، وأن يسمح على الفور برحيل جميع الاجانب الذين يرغبون في ترك الكويت والعراق .

ومع ذلك نرى أن هذه الدلالات غير كافية لاننا نواجه حقيقة جديدة : فهو أول تحد للنظام يظهر منذ انتهاء الحرب الباردة . وهو تحد يعود بنا الى ماض نود أن نتجاوزه بلا رجعة : ماض يستند الى المجابهة واستخدام القوة ، وهما أمران أعاقا على نحو خطير عمل منظمتنا .

لهذا السبب ، نعارض كل من يقوم بالعدوان والارهاب ، وبالتالي نؤيد إعمال الاليات العملية المنصوص عليها في ميثاقنا باعتبارها الضمان الوحيد أمام البلدان الاقل قوة ، وضمانا بالسلم للمجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، قررت حكومتي ارسال قوة عسكرية ، تنضم الى العملية الدولية الرامية الى كفالة تنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تفرض جزاءات على العراق لغزوه الكويت .

وهذا الاجراء من جانب حكومتي يؤكد أنها عقدت العزم على النهوض التام بمسؤولياتها الدولية . وفي بناء عالم ما بعد الحرب الباردة ، تقع على جميع أعضاء المجتمع الدولي ، دون استثناء ، مسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتمشى وروح الميثاق ونصه .

وتأييدنا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات ينطبق على موضوع آخر ، يعرف الجميع جيدا أهميته لنا . وأشير الى مسألة جزر مالفيناس .

كما تعلم الجمعية العامة ، فإن بلدي استأنف العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة ، وبذلك بدأت عملية التطبيع تؤتي أكلها بالفعل . وقد أمكن تحقيق هذا الوضع الجديد بفضل القرار السياسي الذي اتخذه الرئيس منعم للتوصل الى اتفاق مع الحكومة البريطانية يحمي حقوق الارجنتين السيادية على جزر المالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، التي لا يمكن التخلي عنها . وتنفيذ هذا القرار يمكننا من التقدم نحو تعزيز علاقاتنا الثنائية في الوقت الذي نلتمس فيه طرقا ووسائل لحل الخلافات القائمة . وحكومة الارجنتين تعتقد أن من شأن المناخ الجديد بين البلدين أن ييسر أيضا استئناف المفاوضات ، في الوقت المناسب ، بشأن السيادة ، وهو ما دعت اليه الجمعية العامة مرارا وتكرارا .

في نفس الوقت يتعين على البلدين أن يعملا على وضع تدابير خاصة وإبداعية تتيح التعاون بين الأراضي الارجنتينية القارية والجزر ، وتأخذ في الحسبان مصالح سكان الجزر على نحو كاف . ومن شأن هذا أن يتيح لنا التغلب على انقطاع الاتصال الحالي الذي هو ، مشكلة عفا عليها الزمن ولم تعد تتمشى ومناخ حسن النوايا الحالي الذي يسود العلاقات بين الارجنتين والمملكة المتحدة .

وحكومة الارجنتين تعبر ثانية عن توفر الارادة السياسية لديها لوضع نهاية لحالة العزلة ، وللامتثال التام لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بجزر المالفيناس .

والحل الذي تم التوصل اليه على الصعيد السياسي في عدد من حالات النزاع يقدم دليلا واضحا على أن منظمتنا تحقق مثلها في السلم والتعاون . وحكومة بلدي مقتنعة أن بوسع الامم المتحدة أن تحقق تسوية سلمية للنزاعات الدولية التي لاتزال قائمة .

إن الحالة الدولية الجديدة تتيح للمنظمة القيام بدور هام لتسوية النزاعات في الصحراء الغربية وفي كمبوديا . وينبغي أن نخص بالذكر الجهود الايجابية التي بذلها الاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن في الاعداد لخطة السلام في كمبوديا .

إلا أن القلق لايزال يساورنا لانه على الرغم من الجهود المتكررة والتقدم المحرز نحو التسوية السلمية للعديد من النزاعات الاقليمية ، فإن المجتمع الدولي لاتزال تساوره الشكوك لانه لم يجد بعد حلا سلميا عادلا ودائما للقضية الفلسطينية . وحكومة بلدي ، التي انضمت الى جهود المجتمع الدولي لايجاد حل سلمي وشامل لهذه المسألة ، ترى أنه لا ينبغي للامم المتحدة أن تفوّت الفرصة الفريدة ، التي توفرها الحالة الدولية الراهنة ، لتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على الاعتراف وممارسة حقوقه المشروعة من خلال حل عادل ناتج عن التفاوض .

ويتعين أن تكون للتعاون والحوار الغلبة على أي هدف آخر ، وذلك ليتسنى لجميع دول المنطقة أن تعيش معا في سلام ووئام . وعلاوة على ذلك ، فإننا نعتقد أنه لكي يتسنى لاسرائيل أن تدرك أن الامم المتحدة انما تعزز الحل العادل وغير المنحاز ، من المستصوب التخلي عن ترديد الاشارات المثيرة للغضب القائمة على تشبيه الصهيونية بالعنصرية والتي تظهر في أوقات المجابهة ولا تسهم في البحث عن حوار بناء .

إن عملية الاصلاح الديمقراطي في أمريكا اللاتينية ستحدد دور هذه المنطقة الاقليمية في مجرى الاحداث العالمية الجديدة . وبتشكيل حكومتين منتخبتين حديثا في شيلي ونيكاراغوا ، والمفاوضات بين حكومة السلفادور والقوات الثائرة منذ الاتفاق الذي جرى التوصل اليه في جنيف في نيسان/ابريل ، أمران يؤكدان هذه النزعة نحو الديمقراطية والتسامح والتعددية السياسية . وفي نفس الوقت ، فإننا نشهد المزيد من عمليات الاصلاح الاقتصادي البعيدة الاثر ومبادرات التكامل المتجددة من جانب بلدان

أمريكا اللاتينية ومن جانب أمريكا ككل ، مما يعطينا الأمل في أن دول هذه القارة ستتحرك نحو التنمية والتحديث واستقرار المؤسسات .

وتولي الارجنتين أهمية خاصة للتحدي الذي يفرضه الالتزام الذي قطعته على نفسها مع البرازيل لبناء سوق مشترك يكتمل في نهاية عام ١٩٩٤ . ونحن نسعى جاهدين لضمان أن تضم هذه المبادرة دولا شقيقة أخرى من دول أمريكا اللاتينية .

وفي عالم آخذ في الانكماش باطراد نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى خلق نظام دولي متكافل ومعقد بصورة متزايدة هناك حاجة للشفافية في السياسات الخارجية من أجل ايجاد الثقة في العلاقات بين الدول . ويتحتم أن تتكيف هذه العلاقات مع التغيرات الجذرية في المعايير السياسية والاقتصادية السائدة في العالم . وعلى حين إننا نشهد على الصعيد السياسي نزعة لا رجعة فيها للتشديد على مناصرة حقوق الانسان والتعددية ومعارضة الديكتاتورية والتسلط اللذين يتراجعان تماما ، فإننا نشهد على الصعيد الاقتصادي التشديد على إعادة فتح الأسواق ومعارضة تدخل الدولة والحمائية .

وقرارات السياسة الداخلية التي اعتمدتها حكومة بلدي منذ أواسط عام ١٩٨٩ تتمشى مع هذه التغيرات الدولية البعيدة الأثر فهي تسعى إلى تعزيز الحرية والديمقراطية من جهة ، وإلى الاصلاح الاقتصادي والى انفتاح اقتصادنا من جهة أخرى ، وذلك لكي تتمشى مع الواقع الدولي الجديد على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

وفي هذا السياق الجديد ، تسود على الصعيد الدولي نزعة واضحة لاصلاح هياكل الاقتصاد الحكومية المؤدية للشلل والسماح بإزالة الاحتكار عن الأنشطة الاقتصادية وتخفيف القيود عليها وايجاد نظام منتج يقوم على التنافس ، بوصف ذلك أساسا لا غنى عنه للتنمية .

وحكومتنا تنضم الى هذه النزعة عاقدة العزم على أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، بغية وضع نهاية للهامشية والطريق المسدود المتمثل في زيادة المديونية دون تنمية . وهذا يستدعي إجراء تعديلات في قوانين اللعبة ليتسنى عكس اتجاه الركود ، وجعل البلد متلقيا لرؤوس الأموال التي يمكن أن تصبح قوة دفع ديناميكية لمواردنا البشرية والطبيعية .

لقد ظهر نظامان في فترة ما بعد الحرب التزم بهما بلدي ويرى أنه ينبغي تعزيزهما . وأشير هنا إلى النظامين اللذين ولدا في سان فرانسيسكو وفي بريتون وودز ، واللذين يعزز كل منهما الآخر ، فالسلم والأمن عاملان أساسيان للاستقرار والنمو الاقتصادي .

إلا أن المواجهة بين الدولتين العظميين حالت دون الاداء الكامل لهذين النظامين . واليوم ، فإن انضمام الاقتصادات الاشتراكية بصورة عامة الى المؤسسات التمويلية الدولية الرئيسية وانتهاء الحرب الباردة يفتحان فصلا جديدا في مستقبل التعاون الدولي ، مما يتيح تصور عالم متكامل ومتعاون بصورة متزايدة .

في هذا الصدد نتطلع الى نظام تجارة دولي يخلو من التشوهات والعوائق ويتيح لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يصبحوا جزءا من الاقتصاد العالمي ، وفقا لإمكانياتهم وقدراتهم . وفي هذا الصدد ، يتعين تجنب ممارسة تقديم الإعانات للانتاج الزراعي والصادرات الزراعية ، فهي تلحق ضررا كبيرا بالبلدان المنتجة بكفاءة .

ويشارك بلدي في المفاوضات الدائرة في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، إيمانا منه إنه يعتمد عليها الى حد بعيد إيجاد حل متعدد الجوانب للنزاعات التجارية الراهنة الآخذة في الاتساع ، وتأمين مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي . كما أننا نواجه ، في المجال الاقتصادي ، صراعا بين شريعة الاقوى وما يقترن بها من العودة الى الحروب التجارية التي كانت تدور في فترة ما بين الحربين من جهة ، وبين الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تعزز نظام بريتون وودز من جهة أخرى .

في السنوات القليلة الماضية أصبحت الحاجة المتزايدة الى التعاون بين البلدان وتكافلها فيما يتعلق بالمشكلات التي تتجاوز حدودها الوطنية ، والتي تتطلب حلولا أكثر وضوحا وأكثر تناسقا ، مثل مشكلات البيئة وحقوق الانسان والمخدرات ، صفة مميزة للنظام الدولي . وتوفر هذه الصفة سياقا خصبا للتعاون الدولي ولعمل منظمتنا .

إن الاعتبارات البيئية تجعل من الضروري أن نحدد النماذج التي يمكن أن نؤيدها دون أن نستنفد الموارد التي تغذيها . ونحن ندرك ادراكا تاما الحاجة الى أن نتخذ ، على المستوى الوطني ، كل خطوة تضمن للأجيال القادمة أن تستفيد من الموارد التي نتلقاها . كما اننا نعرف أن الجهود الوطنية في كثير من الحالات لن تكون كافية في حد ذاتها ونحن نحاول أن نجد ، وبصفة خاصة على المستوى الاقليمي ، وسيلة لتنفيذ مبادرات منسقة وفعالة للمحافظة على البيئة . وبعض المشكلات الخطيرة ، التي لم تتسبب البلدان النامية ، بصفة عامة في حدوثها ، لها طبيعة عالمية ونحن ملتزمون ببذل جهد مشترك لوقف التدهور وتحقيق الانتعاش البيئي .

وسيكون المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي يجري العمل التحضيري له مسرحا مناسبا لاقامة الدليل على روح التعاون الجديدة اللازمة لحسم المشكلات المشتركة .

ولا تمكن المراقبة الفعالة للاتجار غير المشروع بالمخدرات إلا إذا عمل جميع الأعضاء في المجتمع الدولي على نحو منسق لتحقيق هذا الهدف . وفي هذا الصدد تؤيد بلادي الاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لمسألة المخدرات .

إن البعدين الفردي والجماعي لحقوق الانسان يكمل الواحد منهما الآخر ويسيران جنبا الى جنب لصالح الجنس البشري بطريقة تجعل الحقوق المدنية والسياسية لها من الاهمية ما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ونحن مقتنعون بأن هذه الحقوق كلها متساوية في الاهمية وبأن ممارسة البعض منها لا يمكن أن يستخدم ذريعة لانكار ممارسة البعض الآخر منها .

لقد أدت الاحداث الخطيرة التي وقعت في الاسابيع الاخيرة الى وضع تاريخي طارئ ولذلك يجب أن نتعاون بصورة قوية لاقامة عالم أكثر أمنا في السعي إلى تحقيق السلم . وتضطلع منظمتنا بدور رئيسي على المسرح العالمي ولدينا بالفعل الهياكل الضرورية للمناقشة ، وعلينا فقط أن نكيف الاليات التنفيذية الموجودة . ويجب أن نعتمد على قدراتنا المبدعة الجماعية لايجاد أسرع الوسائل وأكثرها أمنا لتحقيق هذا الهدف .

إننا نشهد دينامية متجددة في مجلس الامن ، جاءت دونما شك نتيجة لفلسفة جديدة للتعاون من جانب الدولتين العظميين فيما يتعلق بالصراعات الاقليمية والدولية . ومن الضروري أن يتعزز عمل المجلس في ظل مناخ خال من المواجهة والريبة .

مرة أخرى تتجه أنظار شعوب العالم اليوم الى هذا المحفل وهي تدرك أن المنظمة يمكنها أن تسهم في ايجاد عالم أكثر عدالة وأمنا ، وتأمل في أن تحقق المنظمة ذلك . لقد حدثت في هذا القرن حروب ونزاعات لا حصر لها جعلتنا نشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ مبادئ الميثاق وفيما اذا كان من الممكن ان نترك للاجيال المقبلة عالما خاليا من ويلات الحرب ، تحترم فيه الحقوق الاساسية للانسان وكرامة الفرد وقدره ويتساوى الرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها في الحقوق . ولا بد للمجتمع الدولي في السنوات الاخيرة من هذا القرن ، أن يواجه التحديات التي تواجه المبادئ والمثل التي وضعها مؤسسو هذه المنظمة .

السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود أن أعرب لكم ، سيدي ، عن تهانئي الخالصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وإنني واثق من أن الدورة الحالية ، تحت قيادتكم الحكيمة والقديرة ، ستتخذ خطوات فعالة في هذا المنطعف الدقيق الذي يتأكد فيه أكثر من أي وقت مضى دور الامم المتحدة في حسم النزاعات الاقليمية ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان .

يجتاز عالمنا تحولا سريعا . فالتغيرات المضطربة في هذا العقد ، بما في ذلك انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، وانبعاث الروح الاسلامية التي تتميز بالاعتماد على الله ، والتعويل على الدين والاخلاق والشعب في جميع أنحاء العالم وتداعي الفكر الماركسي الذي يقوم على رفض هذه الخصائص الاساسية ، والتطورات السريعة في الكتلة الاشتراكية ، واقتران ذلك بالمشاركة الفعالة للجماهير في ادارة شؤونها ، وتوحيد الالمانيتين الذي يدل على انتهاء عصر سيادة مصالح الدولتين العظميين على طموحات الامم ، كل هذه ليست سوى دليل واضح على إننا بلغنا عصر يقظة الامم المتزايدة دوما . ففي هذا العصر ستقاوم الامم المقهورة حتى الآن العدوان والسيطرة والاستغلال تحت ذريعة الحد من قوة الدولة المنافسة ، كذلك فإن تطبيق المعايير المزدوجة على هذه الظواهر والحالات سيواجه بمعارضة من جانب الرأي العام الدولي .

في هذا الوقت الذي يبدو فيه أن عصر الحرب الباردة والتنافس الرهيب بين الدولتين العظميين قد انتهى ، اذا لم يجسد التحول في النظام الدولي مبدأ العدالة ، وتستخدم الموارد المكدسة في مناطق محددة من العالم في التعزيز النوعي لمستويات المعيشة والتقدم والتنمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية فإنني أقول بجرأة أن النتيجة الحتمية ستكون حدوث مواجهة بين المقهورين والذين فرضوا عليهم هذا القهر . إن هذا ليس تهديدا بأي حال من الاحوال بل هو تحليل واقعي للظروف الموضوعية التي يعيشها الجنس البشري الذي يعلم تماما أسباب محنته وحرمانه والذي أصبح يدرك أنه لم يعد هناك خيار أمام الامم المستعبدة إلا أن تسقط الحالة المفروضة عليها .

وعلى ذلك ، تعد كفالة حقوق الامم مسالة ذات اهمية حيوية لإقرار علاقات عادلة وسلمية بين الدول في إطار النظام الدولي مستقبلا ، وينبغي أن يهيئ تطور النظام العالمي بيئة يمكن فيها لجميع الامم أن تزيد وتجسد قدراتها على تحقيق النمو والتطوير والتقدم العلمي والثقافي . كما أن العدل الاجتماعي والتنمية والرخاء النسبي ، والمساواة الاجتماعية ، وتعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية ، وعدم اللجوء إلى العدوان والقسر في تسوية المنازعات واحترام سيادة الدول كافة ، كلها أمور ينبغي أن ترسي أسس النظام الدولي الجديد . ومن ثم ، فإن دور الامم المتحدة في توجيه التطورات الدولية صوب بلوغ هذه المثل الإنسانية العليا المشتركة يعد ، بحق ، مسالة حساسة وأساسية .

إن السبب الرئيسي لوجودنا في هذا المحفل الدولي الموقر هو احترام إرادة المجتمع الدولي كما تبدت في أهداف الامم المتحدة ومبادئها الواردة في ميثاقها . ولعله من المفيد أن تقوم ، على ضوء احتلال العراق للكويت والازمة الراهنة في الخليج الفارسي وما تلا ذلك من موجة غضب اجتاحت العالم ، بإلقاء نظرة عاجلة على وقائع الازمة وبواعثها ، وإجراء مقارنة بين العدوان العراقي على الكويت والعداوان على جمهورية ايران الإسلامية منذ عشر سنوات .

فبعد ساعات من احتلال الكويت ، اتخذ مجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق قرارا يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت . وفي غضون اسبوعين فقط ، لقيت خمسة قرارات تدين العدوان ، وتفرض جزاءات شاملة وتدعو إلى ممارسة ضغوط دولية متضافرة ، موافقة المجلس ، ليصبح بذلك ، مجموع ما اعتمده ، حتى الآن ، سبعة قرارات . وفجاة ، هبت الدول الكبرى في مجلس الامن ، وبخاصة الولايات المتحدة ، للدفاع عن الميثاق بشكل لم يسبق له مثيل ، مدعية أنها لن تسمح بأي عبث بمبادئ القانون الدولي الرئيسية والمعترف بها عالميا ، مستخدمة الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي بغية ضمان سقوط الطرف الذي اختار حل مشاكله باللجوء إلى القوة والاحتلال العسكري لبلد آخر كيما لا يجني المعتدي أي ثمرة من

عدوانه . وبغية إحراج ذلك المعتدي ، رسمت للتضامن الدولي لوحة يقف أمامها الرأي العام العالمي مشدوها غير مصدق .

ولنقارن الآن بين هذا النمط من السلوك وذلك الذي اتبعته الدول ذاتها في مجلس الأمن هي وحلفاؤها الاقليميون حيال العدوان العراقي على جمهورية إيران الإسلامية منذ عشر سنوات . إذ اتخذ مجلس الأمن ، آنذاك ، أول قرار له بعد ستة أيام طوال من شن العدوان ولم يدع إلا إلى "الامتناع عن أي استخدام آخر للقوى" ، دون أن يشير حتى إلى الانسحاب . وعلى امتداد السنوات الثماني التالية انهمر على العراق كل ما يمكن تصوره من أشكال الدعم - السياسي ، والدبلوماسي ، والعسكري ، والسوقي ، والمالي - وذلك للحيلولة دون تصدي الشعب الإيراني للعدوان واستعادة حقوقه المشروعة .

ويبدو ، وكأن المبادئ الداعية إلى عدم جواز اللجوء إلى القوة والاحتلال ووجوب وقف الأعمال العدوانية ، انمحت من ميثاق الأمم المتحدة خلال السنوات الثماني تلك . ولم تلق المواقف القويمة التي انتهجتها جمهورية إيران الإسلامية والتي كنت أعلنها كل عام من فوق هذا المنبر ذاته ، سوى التجاهل نظرا إلى طغيان المنطق الذي تتبناه الدول المتسلطة والذي لا يخدم إلا مصالحها ، على مبادئ الميثاق ، وكذا بسبب الإهمال المؤسف من جانب بعض الدول العربية في الخليج الفارسي لمصلحتها في الأجل الطويل ، ولم يقتصر اتباع ذلك على السنوات الثماني من الجهاد المقدس الذي خاضه شعب إيران المسلم بل امتد أيضا إلى المحادثات التي دارت على امتداد عامين من أجل التوصل إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، والتي لم يتفوه خلالها أبطال القانون الدولي بكلمة واحدة في دعم الجزاءات الإلزامية التي يدعو إليها قرارهم ، وتأييد حقوقنا المشروعة وإقامة العدل . ولكن مما يبعث على الدهشة ، إنه بدلا من ذلك استغلت الدوائر ذاتها انعدام التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية من جمهورية إيران الإسلامية .

إن الافتقار إلى الالتزام الحقيقي بالمبادئ والتلاعب بقواعد القانون الدولي خلقا حالة تتضارب فيها مواقف أطراف الأزمة الراهنة وبياناتها تضاربا صارخا مع

ممارساتها وسياساتها خلال العقد الماضي . فالطرف الذي يدعو شعوب المنطقة إلى التصدي لسياسات الولايات المتحدة الإمبريالية ولمعاونيها الإقليميين ، حارب ، في اتساق ذات السياسات الإمبريالية ، جمهورية إيران الإسلامية لمدة ثماني سنوات . والطرف الذي يطالب الآن بالتصدي للعدوان والتمسك بمبادئ الميثاق وقرارات مجلس الامن هو ذات الدولة التي قامت جنبا إلى جنب مع حلفائها ، وفي خرق كامل للميثاق ، بإرسال اسطولها إلى الخليج الفارسي ، لتنضم إلى العمل العسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية ، في محاولة تهدف تحديدا إلى مساعدة العدوان على إيران وإنقاذ المعتدي .

وعلى ضوء هذه الخلفية ، سيبحث العالم الإسلامي الحقائق كما هي ، بصرف النظر عن الطنطنة الديماغوغية ، ومع إدراك حقيقة أن أسباب المواجهة الراهنة تكمن في نزاع على التوسع في المغانم وليس في الالتزام بالمبادئ . ومن ثم لا يجوز لاي من الجانبين أن يتوقع كسب تأييد الرأي العام المسلم ما لم يشرع في إنتهاج مسلك عملي وواضح تصحيحا لسياساته السابقة .

وبالنظر إلى الظروف بالغة الخطورة السائدة في منطقة الخليج الفارسي الاستراتيجية وعلى الرغم من الاضرار الفادحة التي لحقت بالشعب الإيراني من جراء السياسات المعادية التي انتهجتها الدول الكبرى وبعض دول المنطقة على امتداد السنوات العشر الماضية ، تابعت جمهورية إيران الإسلامية التطورات على نحو متواصل وبقلق واهتمام شديد ، وتحركت تبعا لذلك . فمنذ بداية الغزو العراقي للكويت ، أدانت جمهورية إيران الإسلامية بوضوح لا لبس فيه العدوان العراقي وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت فورا وبالكامل ودون قيد أو شرط .

وللأسف أن احتلال العراق للكويت قد أعطى للدول الأجنبية ، ولا سيما الولايـــات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى ، الحجة لإرسال قواتها على نطاق مكثف إلى منطقـــة الخليج الفارسي . وتدعو التصريحات الأخيرة للرسميين الامريكيين والتي تكشف عن نيتهم في بقاء قوات الولايات المتحدة في المنطقة لأمد طويل وعن إقامة ترتيبات عسكريـــة وأمنية جديدة في المنطقة إلى القلق الشديد كما تفتح الطريق بكل تأكيد أمام مزيـــد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة . وتخطئ الولايات المتحدة خطأ جسيمـــا إذا ما تصـــورت أن الشعـــوب الإسلامية ستلتـــزم الصمـــت واللامبالاة في مواجهة هـــذا الوجود .

وقد أعلنا مرارا ، بل ومن فوق هذه المنصة ذاتها ، أن السلم والأمن الدائمين في منطقة الخليج الفارسي المتفجرة لا يمكن أن يحققهما سوى بلدان المنطقـــة . فالروابط الدينية والثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدان في منطقة الخليـــج الفارسي تشكل دوافع أساسية للتضامن فيما بينها ، وتمدها بالقدرة اللازمة للحفـــاظ على الأمن الإقليمي ، بمنأى عن الوجود والتدخل من جانب القوات الأجنبية . ومن المؤسف أن بعض البلدان في منطقتنا لا تقدر حتى الآن حقيقة أن القوات الأجنبية تسعى إلى خدمة مصالحها الخاصة وليس إلى خدمة مصالح بلدان المنطقة . وترى جمهورية إيران الإسلامية التي تحظى بأحد أقدم التقاليد في الإسهام في خدمة الحضارة الإنسانية والسلـــم العالمي ، وكبلد رئيسي في المنطقة أن أمنها القومي لا ينفصل عن استقرار منطقـــة الخليج الفارسي الحساسة ، التي بات واضحا أنها دعامة الاستقرار والأمن الإقليميين . وقد قاومت ، في هذا الإطار وبالاعتماد على شعبها المسلم المؤمن ، أية سيطرة أجنبيـــة بوصفها مبعثا لعدم الاستقرار في المنطقة .

وفي حين تدين جمهورية إيران الإسلامية ، كمسألة مبدأ ، احتلال العراق للكويـــت ترفض أي تغيير في جغرافية المنطقة الأمر الذي يفضي بالتأكيد إلى حالة من عـــدم الاستقرار الدائم ، فإنها تعتبر وجود القوات العسكرية الأجنبية الطويل الأمد فـــي المنطقة ضـــارا بمصالـــح وأمن البلـــدان فيها . وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية ايمانا

راسخا بأن التزام جميع البلدان المخلص بقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وخاصة العراق ، وامتثالها لتلك القرارات ، هو السبيل الوحيد لإقامة السلم ونشر الاطمئنان في منطقتنا . وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد التزامها بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تمشيا مع الالتزامات المنوطة بها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

وقد ميزنا بوضوح شديد للغاية منذ البداية بين عملية السلام واستئناف علاقات حسن الجوار مع العراق من جهة ، وبين الأزمة الحالية القائمة في الخليج من جهة أخرى . وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ أكد رئيس جمهورية العراق في خطاب وجهه إلى رئيس جمهورية إيران الإسلامية من جديد التزام حكومة العراق بمعاهدة ١٩٧٥ المتعلقة بالحدود الدولية وعلاقات الجوار بين إيران والعراق . ومنذ ذلك الحين ، انسحب العراق بموجب قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بالمعنى العسكري ، من الاراضي المحتلة في جمهورية إيران الإسلامية وتم تبادل أغلبية أسرى الحرب .

وبعد الزيارة التي قام بها نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق لجمهورية إيران الإسلامية والتي أعقبتها زيارة نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية للعراق لتنفيذ الاحكام ذات الصلة من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بما في ذلك التبادل الشامل لأسرى الحرب ، واتخاذ القرارات اللازمة لإعادة خطوط الحدود إلى ما كانت عليه بموجب معاهدة ١٩٧٥ وغير ذلك من المسائل السياسية المتعلقة بالمصالح المتبادلة ، مثل تسوية المسائل المعلقة وإعادة فتح السفارات ، تعبر كلها عن الرغبة المتبادلة من الجانبين في إرساء السلم بين الدولتين المسلمتين اللتين تجمع بينهما روابط تاريخية ودينية وثقافية عميقة الجذور .

وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري العميق للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة وزملائه البارزين لما بذلوه من جهود دؤوبة في سبيل تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونأمل مخلصين بأن تشكل تسوية النزاع بين إيران والعراق ،

(السيد ولاياتي ، جمهورية إيران الإسلامية)

بموجب قرار مجلس الامن سابقة لإنهاء احتلال الكويت وتسوية أزمة الخليج الفارسي الحالية على أساس قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

إن الأزمة القائمة في الخليج التي عرضت الامن والاستقرار الإقليميين وكذلك العالميين للخطر الشديد ودفعت بالتكدس العسكري في المنطقة إلى حد الانفجار ، تؤكد في الواقع الحاجة إلى تكثيف الجهود الدولية في مجال نزع السلاح . وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية إيمانا راسخا بأن الخطوة الاساسية الاكثر أهمية على طريق نزع السلاح الكامل الشامل تكمن في حدوث تغييرات جذرية في العقائد العسكرية للدول النووية الكبرى . فهذه العقائد لم تساعد على مدى عقود عديدة على الإسراع بسباق التسلح وانتشار الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فحسب ، وإنما أسهمت أيضا في اندلاع كثير من المنازعات والازمات الدولية والإقليمية ، وبالتالي تحويل الموارد المحدودة للبلدان النامية عن مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى امتلاك أدوات الحرب .

وما دام نزع السلاح الشامل لم يتحقق بعد ، فإن اتخاذ تدابير سريعة مثل الوقف الشامل للتجارب النووية ، وتعزيز أمن الدول اللانووية في مواجهة استخدام هذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها ، وإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما في الشرق الاوسط - يصبح في الواقع ضرورة من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد تعلق جمهورية إيران الإسلامية ، بوصفها البلد الذي كان أكبر ضحية لاستخدام الاسلحة الكيميائية في الآونة الاخيرة ، أهمية خاصة على إبرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية وترى أن شمول هذه الاتفاقية وعالميتها يقتضيان اعتماد بعض الشروط المحددة الشاملة . وفضلا عن ذلك ، نؤمن بحتمية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن البلدان التي تواجه التهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية . وبالمثل ينبغي على الدول الكبرى أن تمتنع عن الإصرار على الاحتفاظ بكمية معينة من ترساناتها الكيميائية كمخزون أمني .

(السيد ولاياتي ، جمهورية إيـــران الإسلاميـــــة)

وما زالت مشكلة الشرق الأوسط باقية ، وما زال الشعب الفلسطيني المقهـــور يعاني . وما زال النظام الذي يحتل فلسطين والذي يقوم على أساس من العدوان والتوسع يكشف جرائمة الوحشية ، وفي إطار حملته الشريرة من أجل القضاء على المقاومـــة الإسلامية ، شرع في انتهاج سياسة مستمرة من ترحيل السكان الفلسطينيين وفرض للتغيـرات الديموغرافية وكذلك قتل وجرح عدد كبير من شعب فلسطين المسلم المقهور .

مع ذلك قدمت انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة ، التي دخلت الآن عامها الثالث ، البرهان الساطع على أن هذه الحركة الشعبية الحقيقية الرامية إلى إعادة تأكيد الحقوق المسلوبة للشعب الثوري واستعادتها تسير قدما إلى الامام رغم السياسات البربرية التي ينتهجها النظام الصهيوني . وفي الوقت ذاته يشكل التوطين الجماعي للمهاجرين اليهود في فلسطين المحتلة مصدر قلق عميق . إن جمهورية إيران الإسلامية إذ تدين هذا المخطط المشترك للصهاينة وقوى الهيمنة ، فإنها تعتقد إنه يتعين على المجتمع الدولي التصدي لهذه الممارسات اللاإنسانية غير المشروعة .

إن جمهورية إيران الإسلامية . تؤكد على ضرورة الحفاظ على استقلال لبنان وسلامته الإقليمية واحترام حق شعبه في تقرير المصير وفقا لإرادة الاغلبية ، وتؤكد من جديد تأييدها الكامل لمقاومة الشعب اللبناني والقوى الوطنية الإسلامية ضد مؤامرات النظام الصهيوني وعدوانه .

إن استجابة مجلس الامن السريعة لاعمال العدوان الاخيرة التي وقعت في الخليج الفارسي قد عززت التفاؤل في أن المجلس قد بدأ أخيرا - وإن كان ذلك متاخرا جدا - يدرك أن تبني موقف حاسم واتخاذ تدابير عملية فعالة لمواجهة العدوان حتمية منطقية لصيانة السلم والامن الدوليين . ومن ثم ، يصبح لزاما على مجلس الامن أن يتحمل التزاماته الدستورية في مواجهة العدوان الصهيوني المستمر على الاراضي الإسلامية ويتخذ تدابير محددة فعالة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

إن قضية أفغانستان بصرف النظر عن أوجه التقدم والنكسات التي وقعت على مدار العام الماضي ، ما زالت دون حل . إن جمهورية إيران الإسلامية ، بوصفها دولة مجاورة لافغانستان ، وفي ضوء روابط الدين والحضارة والتاريخ المشتركة لا يمكنها أن تظل مكتوفة الايدي إزاء مصير ذلك البلد المجاور لها وشعبه المسلم . ونحن وإن كنا نؤكد من جديد تأييدنا لنضال شعب أفغانستان المسلم ، فإننا نركز على ضرورة إقامة حكومة مستقلة إسلامية غير منحازة في أفغانستان تتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق وحدة كل الشعب الافغاني المسلم واحترام رغبة الغالبية التي يتم الإعراب عنها في انتخابات حرة .

ونحن نعلن استعدادنا للاضطلاع بدور جدى وفعال في مساعدة الشعب الافغاني على إجراء انتخابات حرة ممارسة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وهو دور ينبع من الروابط الادبية التي تربط بين جمهورية إيران الإسلامية والشعب الافغاني والمجاهدين . إن آلية الانتخابات الحرة تحت إشراف الامم المتحدة ، والتي اثبتت فعاليتها في المناطق المضطربة مثل ناميبيا ، يمكن أن تستخدم بالتعاون مع البلدان المجاورة لوضع حد للأزمة السائدة في أفغانستان . ويحدونا الامل في أنه بحل المشكلة الافغانية وظهور حالة من الازدهار ، يمكن للاجئين الافغان أن يعودوا إلى وطنهم عودة طوعية مشرفة .

وبالنسبة لمسالة كشمير ، تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها العميق إزاء الاتجاه العنيف الذي ساد في العام الماضي ، ومن المأمول فيه أنه يتسنى ، عن طريق اعتماد تدابير ملائمة وأخذ مطالب شعب كشمير المسلم في الحسبان ، اتخاذ خطوات أساسية صوب التسوية السلمية لهذه المسالة .

منذ اعتماد الإعلان التاريخي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري ، وجمهورية إيران الإسلامية تتابع باهتمام وقلق التطورات في جنوب افريقيا . إن الافراج عن نيلسون مانديلا يمثل بداية لعملية لا يمكن أن تكتمل إلا بالقضاء التام على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتشكيل حكومة غير عنصرية تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعب ذلك البلد .

إن جمهورية إيران الإسلامية ، مستلهمة مبدأ كرامة الإنسان وقيمته المجيدة ركزت دوما على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبني البشر ومسؤولياتهم . وهي تولي أهمية قصوى لمشاركة كل شعب بأسره في تقرير مصيره في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . إن جمهورية إيران الإسلامية تشارك بنشاط منذ أكثر من عقد في منظمة المؤتمر الإسلامي في صياغة إعلان حقوق الإنسان في الإسلام ، وفي كانون الاول/ديسمبر الماضي استضافت في طهران الجلسة الختامية للخبراء الذين قاموا بوضع الصيغة النهائية لتلك الوثيقة . وفي هذا السياق فإننا

وإن كنا ، نواصل التعاون مع أجهزة الامم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان ونؤيد أنشطة الامم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى النهوض بالموقف الإنساني وتحسينه ، فإننا نرى أن النُهج الانتقائية أو التي لها دوافع سياسية في هذه الأجهزة من شأنها أن تمس بمصداقية هذه المنظمة في هذا المجال الحساس بل وتقوضها .

إن تهيئة بيئة صحية ومناخ اجتماعي يفضي إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية ونمو شخصية الإنسان تتطلب القيام بحملة متضافرة على الصعيد العالمي ضد الفقر والتمييز العنصري والتفسخ الاخلاقي والجريمة . ويعد إدمان المخدرات والاتجار فيها آفة اجتماعية ذات بعد عالمي لا تدمر أرواح ملايين البشر وأجسادهم فحسب بل هي النسب الرئيسي للعنف الذي يهدد نسيج مجتمعات عديدة . إن جمهورية إيران الإسلامية بحكم موقعها الجغرافي الحساس تعين عليها أن تصارع عبور المواد المخدرة وآثارها الضارة على مجتمعنا . وقد اعتمدنا خطة شاملة لمحاربة هذا الخطر الداهم . إلا أن التجربة قد دللت على أن النجاح في القضاء على مشكلة المخدرات لا يتطلب أقل من استجابة حاسمة متضافرة وتعاون وبرنامج عمل على الصعيد الدولي .

لقد كانت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، بمثابة نقطة تحول محمودة في جهودنا الجماعية الرامية إلى التغلب على الازمات الاقتصادية في البلدان النامية ولإقامة نظام متوازن منصف يعود بالنفع على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء وفي هذا السياق ، يتيح الإعلان الختامي للدورة إطارا ملائما لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب . وقد استغرق الامر عامين كاملين من الجهود الدؤوبة للموافقة على عقد الدورة وصياغة نص إعلانها الختامي . وكيما تأتي هذه العملية ثمارها فإنها لا تتطلب إرادة جماعية والتزاما سياسيا من قبل جميع البلدان فحسب ، ولكن أيضا وضع آليات عملية واتخاذ خطوات متضافرة من بينها إدراج بند تحت نفس العنوان على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

(السيد ولاياتي ، جمهورية إيران الإسلامية)

نجتمع هنا اليوم في هذه الجمعية في وقت لا تحتاج فيه أهمية دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين ومواجهة العدوان ودعم العلاقات الودية بين جميع الأمم إلى مزيد من التأكيد . إن الرأي العام الدولي يتوقع ، وله الحق في أن يتوقع من الدورة الحالية للجمعية العامة ، أن تستهدي - دون دوافع سياسية ذاتية خفية - بروح ونص المبادئ الاساسية للأمم المتحدة في مواجهة الصراعات والأزمات والتحديات الدولية . وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد للقيام بدورها لتحقيق هذه الأهداف النبيلة .

السيد العطاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، مما يسعدني غاية السعادة أن أتقدم اليكم بتهاني وفد بلدي بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن انتخابكم بالإجماع هو اعتراف تستحقونه عن جدارة لإنجازاتكم الكثيرة في خدمة حكومتكم وفي خدمة المجتمع الدولي . وإني لعلى ثقة بأننا سنحقق تقدما كبيرا في أعمالنا تحت رئاستكم .

وأودّ أن أُشيد بسلفكم السيد اللواء يوسف غاربا على الطريقة المثالية التي أدار بها مداولاتنا خلال عام حافل بالاحداث أثناء رئاسته للدورة العادية الرابعة والاربعين ، والدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري ، والدورة الاستثنائية السابعة عشرة المعنية بالمخدرات غير المشروعة ، والدورة الاستثنائية الثامنة عشرة المكرّسة للتعاون الاقتصادي الدولي . وقد كانت قيادته الحاسمة والمستنيرة موضع اعجاب الجمعية العامة برمّتها .

وباسم إندونيسيا - حكومة وشعبا - أرحب ترحيبا حارا بلختنشتاين بمناسبة انضمامها إلى عضوية الامم المتحدة . ويتطلع وفد بلدي إلى التعاون الوثيق بين بلدينا .

إننا نعيش في زمن حافل بالتغيرات المتواصلة وغير العادية ، زمن يتميز بالوعود العظيمة وكذلك بالتحدّيات الجسيمة ويتيح الفرص وسط عدم اليقين المنتشر ، وهو باختصار زمن التناقضات والتباينات العميقة . وعلى الجانب المشرق من هذه التشكيلة الكبيرة ، يواصل التغير الجوهري والسريع تحويل الصورة السياسية والاقتصادية العالمية مما يبشر ببزوغ مرحلة جديدة منعشة في العلاقات الدولية ، فثمة اتجاه صوب المصالحة والوفاق بين الدول ، لا سيما الدول الكبرى ، اكتسب زخما جديدا خلال العام الماضي . ومما يثلج صدورنا روح التعاون الجديد بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن المتمثل في تضافر مساعيهم للتوصل إلى حلول سلمية لحالات الصراع* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أساموه (غانا) .

وعلى صعيد القارة الاوروبية ، أخذت الحواجز السياسية والاقتصادية بل والطبيعية تنهار ، وأخذت الحدود الفاصلة بين الشرق والغرب تفقد تدريجيا مدلولها الايديولوجي . ويشير التوحيد الوشيك الحدوث بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية إلى النهاية الرمزية وكذلك الفعلية لحقبة في تاريخ أوروبا . وفي افريقيا رحبنا بارتياح عميق بحصول ناميبيا على استقلالها ، ولاحظنا ما لهذا الحدث البارز من آثار طيبة على التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، حيث أخذ نظام بريتوريا فيما يبدو يتحرك بقدر أكبر من الجدية صوب تلبية التطلعات المشروعة لأغلبية شعب جنوب افريقيا . وأحرز تقدم مشجع أيضا فيما يتعلق بحسم مسألة الصحراء الغربية - وفي امريكا الوسطى ، حدث تقدم في عمليات المصالحة الوطنية والإقليمية ، مهد السبيل صوب المزيد من الوئام والتقدم في تلك المنطقة التي تمزقها الصراعات . وفي آسيا شهدت السنة الماضية أيضا حالة أخرى من حالات الدول التي كانت مقسمة فيما مضى عندما قرر شطرا اليمن الاندماج في جمهورية اليمن الجديدة ، ويهنئ وفد بلدي اليمن الشقيق - حكومة وشعبا - على عملية توحيدهما التاريخية . كما رحبت إندونيسيا ببدء المحادثات رفيعة المستوى بين شطري كوريا التي جرت على مستوى رئيسي وزراء البلدين ، بأمل أن تهيئ المناخ الذي يفضي إلى تحقيق تطلعاتهما المشتركة لإعادة وحدتهما بالوسائل السلمية . وفي جنوب شرقي آسيا ظهر أمل متجدد في أنه في ضوء ما أحرز من تقدم في عملية التفاوض الجارية هناك ، فإن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع الكمبودي أصبح في متناول اليد .

وعلى الساحة العالمية ، أدى تخفيف حدة التوترات والتنافس والخلافات الإيديولوجية بين الشرق والغرب إلى فتح آفاق جديدة لإحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح وتخفيض الأسلحة . ونشهد في الوقت نفسه بعض الاتجاهات الواعدة التي لها أثر محسوس في المجال الاقتصادي والتي تتيح لنا فرصا كبيرة وتنطوي على تحديات هائلة أيضا لسعينا من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على قدر أكبر من الإنصاف والرخاء للجميع .

وبينما تعزز هذه التطورات الأمل في نفوسنا في إمكان بلوغ عالم أكثر سلما وأمنا وعدلا وتسامحا ، فإنه لا يسعنا إلا أن ندرك بشدة الجانب المظلم من الصورة أيضا . فبالرغم من التحسينات الواضحة في المناخ السياسي العالمي وبالرغم من بزوغ آفاق جديدة أكثر استنارة فيما يتعلق بحل المشاكل القديمة والجديدة ، فإن الساحة الدولية ما زالت محفوفة بالتوترات والصراعات التي لم تحسم ومشحونة بالعنف وعدم الاستقرار . ولا تزال أوجه الاجحاف والاختلال تصيب العلاقات بين الدول ، لا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، حيث تزداد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب التي أصبحت القضية الرئيسية التي تواجه عصرنا ، ولا تزال سياسة القوة والهيمنة السياسية والقسر الاقتصادي تمثل مكان الصدارة في العلاقات الدولية الراهنة . كما أنه ما زال يتعين محو الآثار المتبقية من الاستعمار والعنصرية المؤسسية من تصورنا للتحرر الشامل .

وفي ظل هذه الخلفية نشعر بقلق بالغ إذ نلاحظ أن الدول تواصل اللجوء إلى القوة المسلحة والتدخل العسكري في تسوية منازعاتها ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم الإقليمي والأمن العالمي ، ويقوض كل الدوافع والجهود الرامية إلى تشكيل عالم ينعم بقدر أكبر من الوئام والتسامح المتبادل .

وفي هذا السياق تنظر إندونيسيا بجزع متعاظم وألم عميق إلى الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج . وبوصف بلدي عضوا في الأمم المتحدة ملتزما بالتمسك بحرمة الميثاق والتقيد بشكل لا يحيد بمبادئ باندونغ العشرة ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز ، فقد عارض دائما وبشدة التدخل الأجنبي والعدوان واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول . وعلى ذلك لا يمكن التغاضي عن غزو العراق للكويت وإعلانه ضمها إليه . وتؤيد حكومة بلدي بقوة وتلتزم تماما بكل قرارات مجلس الأمن التي اتخذت في هذا الصدد .

ومما يحزننا بصفة خاصة أن الصراع الحالي يجري بين بلدين عضوين في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، تربطهما

بإندونيسيا منذ زمن طويل علاقات أخوية وثيقة . وعلاوة على ذلك ، من المؤسف جدا انه نتيجة لهذه التطورات تبددت فيما يبدو الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للمشاكل الأوسع نطاقا القائمة في المنطقة والتي نجمت عن عدوان إسرائيل واستمرار احتلالها غير الشرعي للاراضي العربية ومثابرتها على إنكار الحقوق الإنسانية والوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

لذلك نحن نتفق مع ما قاله الأمين العام من اننا بمجرد أن ننجح في وضع الأزمة الحالية على طريق الحل فإن المشاكل طويلة الأجل المتأصلة في المنطقة سيتعين معالجتها . ولبلوغ هذه الغاية ، لا يمكن ولا ينبغي السعي إلى الحلول بالوسائل العسكرية أو بالاعمال الإنفرادية . إن التسوية السياسية التي يتم التوصل إليها تحت رعاية الأمم المتحدة أو في إطار الوساطة العربية هي وحدها التي يمكن أن تجنبنا تفاقم الصراع الحالي وتوسيع نطاقه . وريثما يتم ذلك ، تناشد إندونيسيا كل البلدان المعنية أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن أية أعمال من شأنها أن تزيد من خطورة الحالة التي وصلت بالفعل إلى درجة الغليان .

وثمة بؤر توتر وصراعات أخرى قائمة في أنحاء عديدة من العالم ، ولاسيما في قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ورغم أن البؤر هذه يجري معالجتها بقدر أكبر من النشاط والانفتاح الايلين الى الحوار والتفاوض ، ما زالت وتيرة التقدم في حلها الشامل بطيئة للغاية .

إن النزاع المسلح في أفغانستان مستمر ، وليس في الافق ما يدل بوضوح على التوصل الى تسوية سياسية . وكذلك الامر بالنسبة الى مسألة قبرص . مما يؤسف له أنه لم يتسن إحراز التقدم لتحقيق اتفاق شامل رغم جهود الامين العام الدؤوبة . أما في إطار العلاقات بين ايران والعراق فنرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ بعض الجوانب الاساسية من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) المتعلق بانسحاب القوات واعادة أسرى الحرب الى وطنهم . ونأمل أملا وطيدا بأن كل العناصر الاخرى في ذلك القرار يمكن أن تنفذ الان ، مما يمهد الطريق لسلم عادل ودائم .

ولا يمثل نيل ناميبيا استقلالها ذروة نضال بطولي للشعب الناميبي ضد الهيمنة الاستعمارية والقهر العنصري فحسب ، وإنما أيضا إثباتا واضحا لدور الامم المتحدة بوصفها الهيئة الوحيدة المتعددة الاطراف الكفيلة بجلب الحرية والعدالة للشعوب المقهورة في كل مكان . إلا أن تحرير افريقيا بالكامل لن يتحقق حتى يزال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، هذا النظام الذي أدين عالميا ، ويستبدل بحكومة غير عنصرية ديمقراطية ترتكز على حكم الاغلبية .

لقد رحبت اندونيسيا برفع الحظر المفروض على المجلس الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وأحزاب ومنظمات سياسية أخرى ، كما رحبنا بالافراج عن نلسون مانديلا . غير أننا نلاحظ أن الهياكل الاساسية لنظام الفصل العنصري ما زالت باقية . ولذلك سنواصل المطالبة بأن يتخذ نظام بريتوريا مزيدا من الخطوات الاساسية نحو إلغاء معظم تشريعاته الامنية القمعية ، وتحرير جميع السجناء السياسيين والدخول في عملية تفاوض حقيقية مع زعماء شعب جنوب افريقيا الحقيقيين . وريثما يتم ذلك يجب الابقاء على الجزاءات حتى يشرع في عملية تحويل أساسي لا رجعة فيه ، لا مجرد إصلاحات تجميلية .

ومما يثير قلق اندونيسيا العميق ، في وقت يشهد تقاربا وتوافقا بين أعداء الأمس في مناطق عديدة من العالم ، أن الشرق الأوسط يبقى بؤرة عنف وتوترات متفجرة . فالجهود الرامية الى حل النزاع العربي الاسرائيلي ، ولبه نضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة والحرية ، ما زالت راكدة . ومسيرة السلم يعطلها رفض اسرائيل المتعنت التجاوب مع مبادرات السلم الجريئة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية واعتماد موقف تفاوضي رشيد قادر على دفع هذه المسيرة الى الأمام . على عكس ذلك ، تشبثت اسرائيل بسياساتها وممارساتها القائمة على القمع الوحشي ضد الشعب الفلسطيني ، وبما لها من مخططات الاستيطان في الاراضي المحتلة ، تلك المخططات المرفوضة على نطاق عالمي . ولقد سجلت الحالة مزيدا من التفاقم بسبب محاولة اسرائيل الاخيرة تغيير المعادلة الديمغرافية قسرا عن طريق السماح بتدفق المهاجرين اليهود السوفيات للاستيطان في الضفة الغربية وغزة ، في انتهاك سافر للقانون الدولي . واذا لم يوضع حد لهذه الحالة ، فإن هذا التطور غير المقبول ستكون له آثار واسعة النطاق وخيمة العواقب على القضية وعلى مسيرة السلم نفسها أيضا .

وفي هذه الظروف ، ومع تصاعد التوترات الناتجة عن أزمة الخليج الراهنة ، من الملح الآن أكثر من ذي قبل أن نضغط من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة ، عن طريق التفاوض ، للصراع العربي الاسرائيلي في جميع تعقيداته وأبعاده . إن المؤتمر الدولي للسلم برعاية الأمم المتحدة ما زال ، برأي اندونيسيا ، الاطار الأكثر فعالية للتفاوض بشأن جميع العناصر الاساسية للحل العادل . وليس له من بديل سوى تعاظم الاحباط واليأس والانجراف الأكيد نحو مزيد من أعمال العنف .

وفي جنوب شرقي آسيا ، ما زالت الحالة في كمبوديا مصدر قلق رئيسي لاندونيسيا ولرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . لقد بذلت جهود متواصلة خلال العام الماضي في سعي طويل وشاق لايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع هناك . كذلك انعقدت عدة اجتماعات وقدمت إسهامات قيمة من جهات عديدة . كل ذلك أسهم معا في دفع مسيرة السلم بثبات الى الأمام ، وفي هذا الصدد لا بد من التنويه باتفاق الأعضاء الخمسة الدائمين

في مجلس الامن في اجتماعاتهم الاخيرة في نيويورك على الاطار والعناصر الاساسية للتسوية السياسية الشاملة التي ترتكز على تعزيز دور الامم المتحدة . ولكن قبل ذلك ، كان قد تم التفاهم أيضا على نقاط أساسية بين الاطراف الكمبودية وبلدان المنطقة في اجتماعات عقدت في جاكارتا وبنكوك وطوكيو وفي اماكن اخرى .

وفي الاونة الاخيرة ، تم التوصل الى تقدم بارز إبان اجتماع شهدته جاكارتا في وقت سابق من هذا الشهر ، بدعوة من فرنسا واندونيسيا ، بصفتهما رئيسين متناوبين لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، وحضرته الاطراف الكمبودية الاربعة اضافة الى ممثل الامين العام للامم المتحدة . وفي هذا الاجتماع ، وافقت الاطراف الكمبودية على قبول الوثيقة الاطارية التي صاغها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن بشكلها العام ، بوصفها أساسا لتسوية الصراع في كمبوديا ، وتعهدوا ، بالتعاون مع جميع المشاركين الآخرين في مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، ببلورة هذا الاطار في تسوية سياسية شاملة من خلال آليات المؤتمر . ووافقوا أيضا على إنشاء مجلس وطني أعلى بوصفه الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة ، وذلك على امتداد الفترة الانتقالية ، بغية تحقيق استقلال كمبوديا وسيادتها ووحدتها . وسيمثل المجلس الوطني الاعلى كمبوديا في الخارج ويمثل مقعد كمبوديا في الامم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة وفي مؤسسات ومؤتمرات دولية أخرى .

إن التوصل الى هذين الاتفاقين معا يمثل بطبيعة الحال خطوة رئيسية الى الامام ، تعطي زخما قاطعا للمسيرة التفاوضية . ومع تمهيد الطريق للانعقاد المبكر لمؤتمر باريس يحدونا وطيد الامل في أن يعبئ الآن جميع أطراف الصراع والبلدان المعنية الاخرى تصميمها السياسي اللازم للاستمرار في المسيرة ولتحقيق تسوية شاملة سياسية . ربما كان الطريق وعرا ، لكنني على ثقة باننا بلغنا الآن المرحلة الاخيرة التي تصل بنا الى سلم عادل ودائم في كمبوديا والى وضع حد لما يعانيه شعبها من آلام شديدة .

لقد حطت الحرب الباردة أوزارها . ولكن لدى تقييم نتائجها ، يتعين ألا نعتقد بأنها أسفرت عن انتصار جهة وهزيمة جبهة اخرى . انا اعتقد أن التعقل والوعي

المتزايد للحاجة الى الامن الجماعي قد انتصرا على المبادئ العسكرية والسياسية التي طالما هددت بجر العالم الى حافة التدمير الجماعي الذاتي .

إن الوضع الدولي الراهن يؤكد حقيقة ان ثمة تقدما قليلا احرز في مجال نزع السلاح ، وان التحرك لوقف سباق التسلح كان هامشيا . لذلك فالمطلوب استراتيجية ذات فعالية اكبر لوقف سباق التسلح ولتسريع مسيرة خفض الاسلحة ونزع السلاح ، خاصة في المجال النووي . وفي إطار محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية ، يبات التوصل الى اتفاقات ملموسة قريب المنال ، وحث على إبرام هذه الاتفاقات بسرعة . ولا بد من مواصلة المفاوضات الايلة الى تخفيض في القوى النووية والحد من التحسينات النوعية . ويجب الاستمرار في إعطاء الاولوية القصوى لابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب وينبغي ان ينعكس ذلك بوضوح في المؤتمر المقبل المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب . وإنه لمصدر خيبة امل كبيرة لاندونيسيا ان المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي انعقد مؤخرا لم يفلح في توافق الراي فيما يتصل بوقف سباق التسلح . إن الفشل في التوصل الى إعلان ختامي مدعاة للاسف الشديد إزاء التحسن الراهن في الوضع العالمي .

ويحدونا وطيد الامل الا تتخذ الدول النووية الرئيسية مرة أخرى المواقف التي أعربت عنها في المؤتمر الاستعراضي ، في المؤتمر المقبل المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، حيث أن ذلك لن يؤدي إلا الى تاكيد موقف لا مبرر له ينادي بان الوقف الكامل للتجارب النووية لا يمكن التفاوض بشانه إلا ثنائيا بين الدولتين العظميين .

وفيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي ، يرى وفدي أن الجهود الرامية الى التعجيل بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، وإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا كعنصر مكمل لها ، ينبغي أن تنصب على هذا الموضوع على نحو متزايد . وحتى يتسنى إحراز تقدم ذي مغزى في هذا الصدد ، ينبغي أن تقدم دول الاقليم إسهاما ملموسا لزيادة تعزيز السلم والاستقرار في منطقتها من العالم .

إن التغير والتحول السريعين ، وكذلك السمات التي تميز الحالة السياسية العالمية ، تتماثل جميعها من حيث أهميتها بالنسبة للمجال الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمكن استمرار السلم الدائم بمعزل عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي . فكلاهما يرتبطان تمام الارتباط ببعضهما . وثمة أمر يتزايد التسليم به دوما ، هو أن السلم يحتاج الى أن ترتكز دعائمه على أرضية صلبة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على النطاق العالمي .

يبشر عقد التسعينات بقدوم عصر جديد عظيم يزخر ببوادر الخير والتفاؤل . وقد ظهرت آفاق شاسعة من الفرص الجديدة للتنمية الاقتصادية . وفي الوقت ذاته ، يتجه الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية الى الامام لتحقيق المزيد من التكافل والتكامل . وقد أدت عالمية الانشطة الاقتصادية وظهور مراكز اقتصادية قوية جديدة ، علاوة على التحولات الرئيسية في الميزة النسبية ، الى إحداث تغييرات جذرية في أنماط الانتاج والاستهلاك والتبادل التجاري . وعلاوة على ذلك ، أدت الابتكارات التي استحدثت في مجال العلم والتكنولوجيا ، والثورة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الى اتساع نطاق الامكانات اللازمة لاحراز التقدم المشترك لكل الدول والشعوب .

مع ذلك ، يصح القول ايضا إن بعض هذه الاتجاهات قد يفرض تحديات وقيودا رئيسية أمام البلدان النامية نظرا للتغايرات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن . وقد شهد العام المنصرم تحولا جذريا في دول أوروبا الشرقية ذات الاقتصادات المركزية التخطيط مما أدى الى إدماجها تدريجيا في النظام الاقتصادي العالمي . وترحب اندونيسيا بهذا التطور تحقيقا لمصلحتها وللآفاق التي تنطوي على فرص جديدة ، ولتوسيع نطاق الأسواق أمام صادرات البلدان النامية . بيد أن هناك شاغلا حقيقيا له ما يبرره هو أن التحولات المالية والتجارية والاستثمارية الواردة من الشمال المتقدم النمو ، قد يعاد توجهها الى أوروبا الشرقية . وبالاضافة الى ذلك ، فإننا نقوم في الوقت الحالي بعناية تامة بتقدير الآثار التي يمكن أن تترتب على تشكيل تجمعات اقتصادية قوية بين البلدان المتقدمة النمو مثل السوق الأوروبية الوحيدة المرتقبة ، والاتفاق الأمريكي الكندي للتجارة الحرة . وليس هناك ادنى شك في أن هذا التكامل الاقتصادي الاقليمي يمكن أن يشكل حافزا رئيسيا للتجارة العالمية ، شريطة أن يحافظ على اشرافه الخارجي ، والا يؤدي الى إقامة حواجز خارجية اضافية .

وفي ظل هذه الظروف ، نعرب عن ارتياحنا للنتيجة التوافقية التي تمخضت عن الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي . ويوفر هذا الاعلان برنامج عمل للمجتمع الدولي يرمي الى التغلب على ادران الماضي التي تثقل قدرتنا من العمل والتصدي لتحديات التسعينات . وفي الوقت ذاته ندرك تماما انه لم تترجم احكام الاعلان الى تدابير ملموسة ، ستصبح الروح المحمودة المنبثقة عن الدورة الاستثنائية ونظاماتها وأعمالها مجرد اضغاث أحلام . ما نحتاج اليه الآن هو أن نبني جهودنا على هذه الخطوة الاولى الهامة ، وأن نكفل نجاح جهودنا الجماعية للاضطلاع بتلك العمليات ، الامر الذي يظهر بالفعل على جدول الاعمال الدولي .

وتحتل الاستراتيجية الانمائية للتسعينات أهمية كبرى على جدول أعمالنا . وتعد الاستراتيجية المقترحة ، كما أوضحت في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية المخصصة

التي اختتمت أعمالها مؤخرا ، عملية طموحة رغم إنها واقعية في الوقت نفسه . وينبغي أن تعمل الاستراتيجية على تحقيق هدفها الاساسي ، وهو الاسراع بعملية التنمية في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، نعرب عن تقديرنا للتأكيد الذي حظيت به القضايا الجديدة ذات الاهتمام المشترك ، بما فيها حماية البيئة والتنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن نضمن ألا يؤدي انشغالنا بهذه الامور الى طمس الحاجة الماسة الى مواجهة وحسم المشاكل المتجددة التي تواجه البلدان النامية ، ولاسيما المسائل ذات العلاقات المتبادلة مثل تلك المتعلقة بالنقد والمال والديون والتجارة والسلع الاساسية .

تعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، والتي بلغت مرحلتها النهائية والحرجة الآن ، حدثا آخر بالغ الاهمية على جدول الاعمال الدولي . وينبغي أن نوضح هنا أن الهدف النهائي لهذه الجولة هو تعزيز مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وقواعدها ، لكي نكفل قيام نظام تجاري دولي حر ومنصف . ومن ثم ، ينبغي ألا يؤول ذلك على أنه إضفاء للشرعية على المصالح الخاصة للاقوياء . وفي هذا السياق ، من الحيوي أن تفضي هذه المفاوضات الى نتيجة منصفة ومتوازنة تأخذ في اعتبارها تماما الاهتمامات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وينبغي أن يعني ذلك في جوهره خلق بيئة تجارية عالمية تسمح للبلدان النامية بمواصلة عمليتها الانمائية على نحو فعّال ، بينما تنتفع تلك البلدان من الميزة النسبية لانتاج وتجهيز وتصدير سلعها الاساسية والمصنعة .

وبعد جولة أوروغواي ، ينبغي لمؤتمر الامم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية لعام ١٩٩١ أن يوفر لنا فرصة جيدة لمعالجة مسائل التعاون الدولي في التجارة والتنمية ، مثل تنشيط التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية ومجالات التبادل التجاري الاخرى المتصلة بمسائل التنمية .

وكما ذكر الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، فإن المشكلة التي تتصدر قائمة المشاكل في سياق تجديد عملية النمو والتنمية وتتطلب استجابة دولية

كافية ، هي مشكلة الديون الخارجية . وفي هذا الصدد ، فإننا نشعر بالتشجيع لتعيين السيد بتينو كراكسي ممثلا شخصيا للأمين العام فيما يتعلق بمسألة الديون . ونأمل مخلصين أن تسهم استنتاجاته وتوصياته في سعينا الجماعي بغية التوصل الى استجابات جديدة مبتكرة تتسم بمزيد من الشمولية والفعالية بالنسبة لمشاكل الديون الخارجية الخاصة بجميع فئات الدول النامية المدينة .

وكبلد يدرك تمام الادراك الحالة الهشة للنظام الايكولوجي العالمي ، والتهديدات الناجمة عن تدميره بالنسبة للتنمية في المستقبل ، تعلق اندونيسيا أهمية خاصة على الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في ١٩٩٢ . إن حالة البيئة العالمية المتردية تدعونا صراحة الى تقويمها . وينبغي أن تتقاسم كل الدول مسؤولية الاضطلاع بهذه المهمة ، على أن تؤخذ في الاعتبار التام أوجه التباين القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وعلى وجه التحديد ، ينبغي ألا تعاقب البلدان النامية على تجاوزات البلدان الصناعية في مجال التنمية . بل الاحرى ينبغي الاعتراف تماما بالصلات القائمة بين الشواغل البيئية والحاجات الانمائية المشروعة للبلدان النامية . ونأمل مخلصين أن تنجح العملية التحضيرية للمؤتمر التي شرع بها مؤخرا في نيروبي في التوصل الى توافق الآراء على برنامج عمل فعّال من أجل التصدي لهذا الشاغل الرئيسي من شواغل البشرية .

ويعزز من الاهمية المتزايدة التي يعلقها المجتمع الدولي على التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ الذي أصدره مؤخرا برنامج الامم المتحدة الانمائي . ويبين هذا التقرير الاعتراف المتزايد بالعنصر البشري بوصفه عاملا أساسيا لنجاح السياسات الانمائية ، وتخفيف وطأة الفقر عن الشعوب ، وبالاضافة الى ذلك ، يوضح التقرير على نحو لا لبس فيه استراتيجيات التنمية البشرية طبقا لمقياس التنمية البشرية . ونرحب بهذا البعد الاضافي بوصفه الوسيلة اللازمة لاستكمال البارامترات التقليدية للتنمية وليس الاستعاضة عنها . وعلى الصعيد الاقليمي ، فإن خطة جاكارتا

التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ما يربو على العامين ، وضعت بصفة خاصة لتعزيز البعد الانساني لعملية التنمية . وخطة العمل تلك ، التي دخلت الآن مرحلة التشغيل بالفعل ، تبرهن الآن على أهميتها الكبرى لعملية التنمية في المنطقة .

إن تطلعات البشرية المشتركة للعيش في ظروف لائقة ومأوى مناسب واحترام حقوق الانسان الاساسية وصحة ورفاه أبنائنا تتحرك نحو مركز الصدارة في الوعي الدولي وتعيد تشكيل جدول الاعمال الدولي . ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المقبل يبرز هذا التحول في الاولويات وسيكون مناسبة هامة لتركز اهتمام المجتمع الدولي على المحنة التي يتعرض لها أضعف أعضائه . ومع أن هذه مجرد بداية ، إلا أن أهداف المؤتمر المتصلة ببقاء الاطفال وحمايتهم وتنميتهم يجب أن تولى اهتماما كاملا . وبكل تأكيد فإن في مقدرونا مجتمعين أن نحقق ذلك .

وفي هذا الصدد ، صادق على اتفاقية حقوق الطفل العدد المطلوب من الدول الاعضاء ودخلت حيز التنفيذ . واندونيسيا ، التي وقعت على الاتفاقية في وقت مبكر من هذا العام ، انتهت الآن من عملية التصديق عليها وأودعت صكوك التصديق لدى الامم المتحدة . أما وقد قبلنا بالالتزامات القانونية والادبية أيضا للاتفاقية فإنه يتعين علينا أن نعمل بتفان للوفاء بالتزاماتنا وأن نواصل العمل لتحسين وحماية حياة الاطفال .

ويتعين علينا أن نواصل تعزيز جهودنا الجماعية في ميادين أخرى أيضا . فالاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ومحنة إساءة استخدام المخدرات لا تزال تحتل مكان الصدارة على جدول أعمالنا . ويشهد على ذلك الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية لعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع . والاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدا في تلك الدورة يعززان ما لدينا من إمكانيات لمواجهة هذا الخطر الذي يتهدد المجتمع ويدللان ثانية على التزامنا المشترك باتخاذ إجراء فعّال وبوحدة الهدف . ومما له دلالة هامة أنه جرى التشديد على الحاجة الى معالجة قضيتي العرض والطلب كلتيهما ، بالاضافة الى الاسباب الاجتماعية المؤدية الى الاستخدام غير المشروع للمخدرات . واندونيسيا لا تزال ملتزمة التزاما تاما بالحملة الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها ، وتتعهد ببذل أقصى جهودها للاسهام في إنجاحها .

والهجوم على المجتمع من قبل الذين يتاجرون بالمخدرات غير الشرعية ويسيئون استعمالها يجب أن يصد . فلم يعد بالامكان التغاضي عن وفاة ٣٥ الف شاب كل يوم لأسباب يمكن منعها . مع ذلك ، لا يمكن فصل هذه القضايا عن قضايا التنمية الشاملة . وفي الواقع ، يتعين تشكيل جدول الاعمال الدولي الجديد في إطار التنمية الاجتماعية الاقتصادية الواسع ، وبالاسترشاد بالمعايير الادبية . وحقوق الانسان الاساسية لجميع الناس ومعاملة المرأة على قدم المساواة وإدماجها في عملية التنمية بوصفها شريكا مساويا يجب ضمانها . ويتعين التغلب على الفقر واليأس . كما يتعين تعزيز التعليم . باختصار ، يجب تحسين نوعية الحياة بصورة عامة لجميع الناس ، لاسيما الاطفال ، ليتسنى لنا بناء مستقبل أفضل للبشرية بأسرها .

ومع دخولنا العقد الاخير من القرن تتوفر لنا فرصة فريدة لبناء نظام عالمي جديد عادل ومزدهر وأكثر سلما . وهذه الفرصة لا ينبغي إضاعتها . ومع ذلك ، اذا ما أريد للسعي وراء ذلك الهدف أن يصبح حقيقة ملموسة فإن الثقة المتجددة في التعددية والاعتراف بدور الامم المتحدة وأهميتها التي لا يمكن الاستغناء عنها لا بد منها .

لقد تقدم الامين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، بعدد من الاقتراحات لزيادة تعزيز أداء الامم المتحدة . وعلى ضوء دور المنظمة المتسع باضطراد في حفظ السلم وصنعه ، فإننا نرى أن البحث عن الطرق والوسائل اللازمة لضمان دعم أوسع وأكثر رسوخا لهذه الانشطة أصبح في الواقع جوهريا . يسود شعور الآن بوجود حاجة لعقد اجتماعات دورية لمجلس الامن على صعيد سياسي عال لاستعراض التطورات السياسية العالمية وتحديد الحالات التي تنطوي على النزاعات أو الأزمات ، مما يعزز قدرة المجلس على ممارسة الدبلوماسية الوقائية . وينبغي لهذه الاجتماعات أن تدعم بتعزيز قدرة الامين العام على جمع المعلومات غير المتحيزة في الوقت المناسب . وفي نفس الوقت ينبغي أن تعزز بقدر مساو الوظائف الاساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال السياسة الارشادية لرصد الاجراءات المتخذة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وتنسيقها في المنظومة بأسرها .

ولكن ينبغي لنا أن نبقي دائما نصب أعيننا أن جميع الجهود الرامية الى يز دور الامم المتحدة وتحسين أدائها وزيادة كفاءتها ستبقى غير كافية ما لم كبها دعم متواصل بما في ذلك الدعم المالي ، من جانب جميع الدول الاعضاء . أود ا أن أشدد على ملاحظة الامين العام بأن المنظمة مهددة في التجاوز والتجاهل اذا اختارت الدول الاعضاء ، لاسيما الدول الكبرى ، أن تتصرف خارج نطاق مقاصد الميثاق ادئه . ونحن نتفق معهم اتفاقا تاما في أن :

"إن التأييد الطوعي لقرارات مجلس الامن من قبل المجتمع الدولي هو أفضل ما يدحض أي انطباع ... بأن الشؤون العالمية تسيرها هيئة ادارة" .

(A/45/1 ، ص ١٧)

يقف العالم على مفترق طرق ، وتدفع به قوى التغير دون هوادة الى مياه غير وقة . ومع أن الفرص وفيرة ، فإن المصاعب والمخاطر كثيرة أيضا . وفي مواجهة هذه حديات التي لم يسبق لها مثيل مواجهة فعّالة ، يكتسب التعاون المتعدد الاطراف تكافل الحقيقي أهمية حاسمة . ووضع مصالح دولة ما أو إقليم ما فوق مصالح الآخرين ر غير مقبول . فمن خلال تقاسم المسؤولية والالتزام المشترك بالتعاون العالمي تضامن فقط يمكننا أن نأمل في السيطرة على التحولات الضخمة التي تحدد شكل ومضمون لاقات الدولية في العقود القادمة .

السيد نيهاوس كيسادا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ئ ذي بدء أن أنقل الى السيد غيدو دي ماركو تهاني حكومة وشعب كوستاريكا الصادقة ترؤسه الجمعية العامة . فبالنسبة لوكستاريكا - وهي بلد صغير مثل مالطة مقراطي مثلها - فإن من دواعي الغبطة أن نرى ابن أراضي ميزي يسير أعمال الجمعية دورتها الخامسة والاربعين . ونحن على ثقة بأن انتخابه رئيسا للجمعية يشكل اما حاسما في نجاح أعمالها .

إن خبرة الامين العام الواسعة والتزامه التام بقضية السلم وتفانيه ، الذي كل ، لعمله لترفع من شأن منصب الامين العام وتكسبه امتنان العالم بأسره . ففي

ظل قيادة خافيير بيريز دي كوبيار استعادت الامم المتحدة مكانها في البحث عن الوئام وجددت دورها بوصفها محور العلاقات الدولية ومصدر الجهود الجماعية المبذولة من أجل السلم والتعاون بين الدول . ويشرّف كوستاريكا أن تنضم الى موجة الرأي العام الدولي في تقديم الثناء والشكر الصادق لرجل قدم للمنظمة أفضل أيامها .

تشعر كوستاريكا بغبطة شديدة وهي ترحب بقبول ناميبيا عضوا في الامم المتحدة . فعلى الرغم من البعد الجغرافي ، أيد بلدي على مدى سنين عديدة حقوق شعب ناميبيا المشروعة في تقرير المصير . وفي عام ١٩٨٣ كان لنا شرف استضافة أول حلقة دراسية إقليمية معنية بمسألة ناميبيا نظمتها الامم المتحدة . ونحن نشعر بسعادة حقيقية لأن عملية استقلال ناميبيا توجت على نحو متميز بنهاية سلمية وديمقراطية ، ولأن ممثل ذلك الشعب يجلس بيننا اليوم في هذا المحفل .

يود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن سروره العميق لانضمام دولة جديدة ، هي إمارة لختنشتاين ، إلى الامم المتحدة . وتعتقد كوستاريكا أن النظام الديمقراطي في لختنشتاين وتفانيها في سبيل تحقيق السلم والتعاون الانمائي خير ضمان في أنها ستسهم اسهاما قيما في أنشطة هذه المنظمة العالمية .

وتعتقد كوستاريكا أنه ينبغي للامم المتحدة أن تضم بغية تحقيق أهدافها ، جميع الدول ذات السيادة . وتمشيا مع ممارسات هذه المنظمة فإن مبدأ العالمية يقتضي أن يكون لجميع شعوب العالم الحق في أن تمثل هنا . وفي هذا الصدد يود بلدي أن يعرب مرة أخرى عن اقتناعه بأنه ينبغي الاستجابة لطموحات الجمهورية الكورية في أن تنضم إلى الامم المتحدة ، وينبغي الا تكون هذه الاستجابة مشروطة بحدوث تقلبات في الشؤون الداخلية الكورية ، وأن ينظر اليها في ضوء الميثاق وحده . لقد لاحظنا بسرور عظيم الجهود الرائعة التي أدت إلى توحيد مقعد اليمن في الامم المتحدة ، والتي سيكون لها قريبا أثر مماثل فيما يتعلق بحالة تمثيل المانيا . ولئن كانت عملية إعادة توحيد كوريا التي نتمناها لم تتحقق حتى الان فإن كوستاريكا تعتقد أنه لا يمكن تجاهل الرغبة المشروعة للجمهورية الكورية في أن تشارك في جهود هذه المنظمة .

يود وفدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة لكي يقدم تهانيه الحارة إلى العديد من الدول الاعضاء التي رأت بذور الديمقراطية تترسخ فيها في السنة التي انقضت منذ الدورة الماضية للجمعية العامة . إن هذه الظاهرة التي تزداد انتشارا في كل يوم تزيد السلطة الاخلاقية للمنظمة ، والاحترام الذي ينبغي أن نكنه جميعا لاهدافها ومبادئها .

من الامور المؤكدة أن العالم قد تحول في الفترة القصيرة الماضية وأصبح ينظر للقانون الدولي باعتباره الصك الحقيقي لحسم المنازعات . وهبت رياح التفاؤل على معظم الاماكن في كوكبنا . لقد تبددت الصراعات وازدهر الحوار وحل التعاون محل المواجهة بسرعة اربكت أكثر المراقبين ذكاء . ولاول مرة في التاريخ الطويل يصبح العالم مجتمعا حقيقيا لامم متحدة . بيد أن هذا التحول الجديد للإنسانية صوب التفكير

السليم يواجه في نفس الوقت عقبة خطيرة لم تكن متوقعة ولا مبرر لها . فأزمة الخليج الفارسي تعرض سلم العالم للخطر وتقوض القيم الاساسية لهذه المنظمة . ففي تجاهل صارخ للمبادئ الاولية لحقوق الانسان تعرضت دولة عضو في الامم المتحدة للغزو من جانب دولة أخرى . وعزلت سلطاتها الشرعية ، وفي نهاية المطاف ضمت على نحو غير سليم . لقد ادين العدوان العراقي على الكويت على نطاق عالمي ، واضطلعت الامم المتحدة بحق ، بالتزامها بالمطالبة بضرورة احترام سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وباتخاذ تدابير خاصة لضمان تنفيذ ذلك . ومن المؤسف أن حكومة العراق ترفض حتى الان الاستماع الى صوت المجتمع الدولي والانصياع لقرارات مجلس الامن أيضا . لقد أصبح السلم العالمي مهددا بالخطر في الوقت الذي تخسر فيه اقتصاديات مختلف بلدان العالم بلايين الدولارات وتزهق فيه أرواح الابرياء ، وبدأت جميع الامم ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا تشعر بالاثار المأساوية لأزمة جديدة في الطاقة .

إن كوستاريكا التي تحقق الامن فيها بفضل القانون الدولي تكرر ادانتها القوية للعدوان الذي تعرضت له الكويت وتؤيد بقوة القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة والتي تستهدف المحافظة على السلم وتضمن فعالية مبادئ الميثاق . ولا يمكن ، في مقابل السلام ، أن نسمح بقبول أمر غير شرعي . بيد أنه يجب علينا أيضا ، عن طريق الالتزام الدقيق بقرارات مجلس الامن ، أن نمنع اختتام هذا القرن ، الذي ذهب ضحية له عديدون ، بحمام دم ثالث ، ونترك للقرن الجديد ، بدلا من ذلك تراثا من الوئام والصداقة .

وليس هناك شك في أن عملية امريكا الوسطى تشكل جزءا من النزوع الى السلم الذي يسود العالم الان ، والذي أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن نسعى الى تحقيقه وتعزيزه والمحافظة عليه . إن الأزمة في أمريكا الوسطى التي ظلت أكثر من عقد من الزمن تستأثر بالعناوين الرئيسية في العديد من الصحف والتي كانت سببا في اتخاذ مبادرات دبلوماسية لا حصر لها ، وجدت طريقها النهائي إلى الحل بتطبيق عملية اسكيبولاس التي تعتبر الحلقة الاخيرة في سلسلة طويلة من الجهود التي بدأت في ١٩٨٣

وانتهت في ١٩٨٧ ، وذلك بفضل المبادرة التي اتخذتها كوستاريكا ، وتوافق اراء حكومات أمريكا الوسطى الاخرى . واليوم انتخبت جميع البلدان في المنطقة حكوماتها على نحو ديمقراطي وانتهت حالة العدوان التي أصابت نيكاراغوا . صحيح أن النزاع الداخلي في السلفادور لا يزال مستمرا . ولكن بفضل التاييد النشيط من جانب الامم المتحدة تدور الان عملية حوار نعتقد أنها ستؤدي الى سلم حقيقي في السلفادور والى عملية مصالحة بين جميع شعوبها في إطار الحرية والديمقراطية . وتعتقد كوستاريكا أيضا انه ما دامت تلك المفاوضات مستمرة ، فمن الضروري أن تصدر إعلانات من جانب واحد بوقف اطلاق النار ، سواء من حكومة السلفادور أو من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وأن يقترن ذلك بتنفيذ فوري للاتفاق الخاص بحقوق الانسان الذي وقعته الاطراف أخيرا في سان خوسيه في كوستاريكا ، وللاصلاحات في قانون الانتخاب التي وافقت عليها الاحزاب السياسية في السلفادور وكذلك جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وينبغي أن يكون هذا دليلا على الاهتمام الحقيقي بالتوصل الى حل نهائي يضع حدا للماساة التي يعيشها شعب السلفادور .

وتأمل حكومة كوستاريكا أن يجدد مجلس الامن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ولاية فريق مراقب الامم المتحدة في أمريكا الوسطى حتى يتمكن هذا الفريق من مواصلة أعماله هناك وحتى نضمن بالتالي التحقق السليم من تنفيذ التعهدات الخاصة بعدم السماح باستخدام أراضي البلدان للعدوان على دول أخرى ، ووقف تقديم المساعدات الى القوات غير النظامية .

بعد سنوات عديدة من العداء والاضطراب وعدم الثقة ، تعيش البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى اليوم في ظل التفاهم والتعاون ، ومع ذلك لا يزال البرزخ يعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية غير محتملة نتيجة للازمة السياسية . فمؤشرات النمو ضعيفة والعجز التجاري مرتفع ومستويات التغذية والصحة والتعليم تدعو الى القلق . وهذه العوامل جميعها ، بطبيعة الحال ، تجعل التقدم الذي احرز في إضفاء الطابع الديمقراطي واحترام حقوق الانسان تقدما هشا . لقد قمنا بعمل شاق حتى تستطيع امريكا

الوسطى أن تعيش في سلم وحرية ولكن هذه الجهود ستضيع سدى اذا لم تقترن باحتمالات التنمية والعدالة الاجتماعية . وفي هذا الصدد تعتقد كوستاريكا ان تأييد المجتمع الدولي لخطة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ينبغي أن يحظى بأولوية عالية . ونشعر بقلق بالغ من أن يؤدي تخفيف حدة التوترات في امريكا الوسطى - كما حدث بالفعل في بعض الجوانب - إلى عدم الاهتمام بمشاكلنا والى تخفيض التعاون من أجل التنمية في المنطقة . فبدون التضامن الدولي لن تتمكن أمم امريكا الوسطى من العودة إلى مستويات التنمية التي كانت تحققها قبل الأزمة . وبدون التنمية ستصبح الإرادة الديمقراطية والرغبة في تحقيق السلم الدائم في أمريكا الوسطى معرضتين للخطر .

لقد خفت حدة التوترات في أجزاء اخرى من العالم كما هو الحال في امريكا الوسطى . ولم تبق الان سوى بقايا ما كان يسمى منذ زمن غير بعيد بالمواجهة بين الشرق والغرب . لقد أدت "البيريسترويكا" و "الغلاسنوست" في الاتحاد السوفياتي ، وموجة الحرية التي اكتسحت الشمولية في اوروبا الشرقية الى حدوث تحول حقيقي ومعقد في العلاقات الدولية . وحلت الرغبة في الاتفاق محل ميزان الرعب واتخذت الدولتان العظميان سياسات فعالة للعمل المشترك تكتسي أهمية خاصة في مجال ضمان السلم والأمن العالميين . بيد أنه على الرغم من أن التوترات بين الشرق والغرب بدأت تخف وتصبح مجرد ماض مازالت الخلافات بين الشمال والجنوب ، على العكس من ذلك ، تزداد حدة . لقد ازدادت الفجوة التكنولوجية بينهما ولم تحدث تغيرات رئيسية في النظام الاقتصادي الدولي نتيجة للتغيرات في المسرح السياسي الدولي . وبالاضافة الى ذلك لم تحدث في محافل الحوار بين الشمال والجنوب تغيرات جذرية أو تغيرات موضوعية في المواقف لصالح العالم المتخلف .

وما من شك في أن التغيرات السياسية كانت ايجابية للغاية ، ولكن ما هي القيمة الملموسة التي يعزوها العالم الثالث الى الابعاد الجديدة للافق الدولي ؟ وأي جدوى فعلية يمكن أن يقدمها تكون لازدهار الديمقراطية والحرية بالنسبة للمجتمعات الفقيرة في الامم المتخلفة إذا لم تتحسن افاق التنمية فيها ؟ وكما قال قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته الاخيرة ، تعاني افريقيا ، مهد الانسانية ، معاناة لا تعرف الرحمة من مأساة الفقر والجوع . وأمريكا اللاتينية بدورها ، وهي مركز الثروة الاجنبية ، ترى ديمقراطياتها العائدة الى الحياة غارقة في عوامل تثبيط العزيمة ويثخنها الارهاب والاتجار بالمخدرات بصورة وحشية . إن أسعار منتجاتها اخذة في الهبوط ورأس مالها اخذ في التلاشي ومواردها الطبيعية تدمر بصورة محزنة .

ولا تدعي كوستاريكا بأن ايجاد حل للظروف الاجتماعية والاقتصادية الحرجة السائدة في العالم الثالث انما تقع مسؤوليته على البلدان المتقدمة النمو وحدها . فنحن نعرف أنه يجب علينا أن نعمل بجد للتغلب على الفقر . ونعرف أنه ليست هناك صيغ سحرية لتحقيق التنمية . ونعرف أن المعونة الاجنبية ستكون على الدوام غير كافية إذا لم تستكمل بالتوزيع الرشيد والمنتج لمكوناتها وبقدر هائل من الجهد وتحمل المسؤولية في صميم أمتنا . بيد أننا نعتقد كذلك أنه لابد في الوقت ذاته من اتخاذ موقف مختلف في العالم المتقدم ، وإبداء رغبة صادقة في تحسين معدلات التبادل التجاري والاسهام في رفع مستويات الفهم في مجال الاقتصاد والمال . وتعتقد كوستاريكا أن المبادرة التي تقدمت بها الامريكتان مؤخرا والتي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الامريكية موجهة صوب تلك الغاية ، وهي تمثل جهدا حقيقيا لتحقيق التعاون في مجال العلاقات بين الشمال والجنوب . ولن تتحسن الحالة في العالم الثالث تحسنا كبيرا مالم يحرز تقدم في حل مشكلة الديون الخارجية التي ينبغي أيضا ، معالجتها على نسق واحد . ولا يسعى بلدي إلى إلغاء ديونه ، كما أننا لا نعتقد أن الدين هو السبب الوحيد للصعاب التي نواجهها . بيد أننا نعتقد حقا أنه ، اذا أخذنا في اعتبارنا قدرة المدنيين على الدفع ، فقد ان الاوان لكي نعمل معا لايجاد إجابات وافية ومحددة

لهذه المشكلة التي تشكل اشارها عائقا خطيرا في وجه امكانية تحسين نوعية الحياة في البلدان المتخلفة .

كما تعتبر كوستاريكا من الاساسي أن يكون تنفيذ التدابير التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية لمعالجة المشاكل التي تواجهها بلدان العالم الثالث في الوفاء بالتزاماتها ، مصحوبا ، في جوانب عديدة ، بتكلفة اجتماعية باهظة للغاية . ذلك انه لا يمكن احراز تقدم يذكر في ظل هذه السياسات اذا كان الشيء الوحيد الذي ينبثق منها هو عناصر أزمات جديدة ومزيد من الفقر ومن البطالة وقدر أقل في الانتاج ومن التعليم ومن الصحة ومن الإسكان . ويحث بلدي بقوة حكومات البلدان المتقدمة التي لها رأي مسموع في المنظمات المالية الدولية أن تستخدم نفوذها في حل هذه المشكلة وفي إحداث تغيير في المواقف داخل تلك المنظمات . فلا يمكن للمجتمع المالي الدولي أن يتجاهل بعد الان جانب التكلفة الاجتماعية إذا كان يريد حقا أن تكون سياسات إعادة التكيف ناجحة . ولن تنفع المعايير التقنية إذا لم تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والانسانية الوثيقة الصلة بالموضوع . وكذلك شأن سياسة التعاون مع العالم الثالث التي تنفذها أغلبية البلدان المتقدمة ، فإنها لن يكون لها معنى إذا كانت نفس هذه البلدان تشجع في الوقت ذاته المنظمات المالية الدولية على انتهاج موقف اللامبالاة إزاء التكلفة الاجتماعية التي يتحملها العالم الثالث في سبيل تنفيذ المقترحات النابعة من هذه المؤسسات . إننا نؤكد على أننا لا نسعى الى التملص من مسؤولياتنا ، لكننا على العكس نسعى الى التوصل معا الى الصيغة الاقل إضرارا بنا جميعا .

وينبغي اتباع نفس نهج المسؤولية المشتركة لمواجهة تحدي الاتجار بالمخدرات . وفيما يتصل بالذين يعانون شخصيا من تأثير هذه الكارثة ، لا ينبغي أن تكون الأولوية هي ملاحقة المذنب بل ايجاد حلول ، ويجب أن نجد هذه الحلول معا ، لاننا جميعا ضحية فعلية أو محتملة لهذه الافة . والمأساة التي تحيق اليوم بشعب كولومبيا الشجاع ، وهو مدافع بطولي عن الديمقراطية التي يحاول تجار المخدرات أن يقوضوها ، قد تصبح

في الغد مأساة شعب كوستاريكا . بل أي أمة ممثلة هنا ، ما لم تتخذ تدابير فعالة للقضاء على هؤلاء الاشرار وقراصنة القرن العشرين واجتثاثهم .

وينبغي بالمثل أن تكون روح المصالحة أساس جميع الجهود العالمية المؤيدة للسلم . وتولي كوستاريكا دورا رائدا للسلم في حياة كل فرد . وبالنسبة لشعب كوستاريكا ، تزتكز هذه القيمة العليا على الديمقراطية بوصفها دعامتها المثمرة . إنها محور حياتنا الوطنية والعنصر الاساسي في سياستنا الخارجية . وبناء على ايماننا بأن التعليم من أجل السلم ممثل إحدى الادوات الرئيسية لكفالة مستقبل نوعنا البشري ، اقترحنا إقامة جامعة السلم ، الواقعة في كوستاريكا والتي تحتفل الان بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها والتي نحث جميع الدول الاعضاء على التمسك بميثاقها الذي صادقت عليه الجمعية العامة .

لقد أثار الرأي العام الدولي مرارا مسألة عائدات السلم التي تعتبرها كوستاريكا مسألة ذات أولوية عالية . فمع انفراج التوترات بين الشرق والغرب ، أصبح مصير العديد من البنود في الميزانيات العسكرية للدول العظمى ، لحسن الحظ ، إما التلاشي أو الاختفاء . ونزع السلاح الذي يبدو في بعض الاحيان فكرة جوفاء أو وهما رومانسيا يحصل الان على دفعة حيوية ، وينبغي أن يترسخ بثبات في مكانه الصحيح .

وما فتئت كوستاريكا ، على مدى العديد من السنوات ، تستفيد من عائدات السلم الكبير . فهي لا تمتلك بتاتا أسلحة نووية أو كيميائية ولا ترغب في امتلاكها وليس لديها جيش ، ولا هي ترغب في أن يكون لها جيش . إننا بلد متخلف وعلى درجة عالية من المديونية ، ولكن الموارد المتاحة لنا مستثمرة في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والتنمية ، وليس في الدبابات والطائرات المقاتلة . ونحن ، كما ذكرنا في مناسبات عديدة ، نحترم حق الامم الاخرى في حيازة قوات مسلحة ، ولكننا نعتبر مما لا مبرر له أن تستهلك هذه القوات جميع مصادر ثروتها ، وحتى تلك التي لا تمتلكها فعليا ، بينما لا يزال جزء كبير من سكان العالم يعيش في حالة فقر .

وترى كوستاريكا انه مما لا غنى عنه وقف التجارب النووية والقضاء على جميع الاسلحة المصممة للتدمير الشامل . كما نحث جميع الدول الاعضاء على تاييد الجهود الجارية في إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح فيما يتصل بخطر تطوير وانتاج وحيازة واستخدام الاسلحة الكيميائية .

ومع ذلك ، تعتقد كوستاريكا أن مفاوضات نزع السلاح ينبغي أن تعالج أيضا مسالة الاسلحة التقليدية التي تزايدت قدرتها التدميرية وكلفتها زيادة ملحوظة في السنوات الاخيرة . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يؤكد على أهمية جولة المفاوضات التي تجريها حاليا بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بشأن مسائل الامن وتحديد الاسلحة والحد منها ، بمساعدة قيمة من الامم المتحدة . ونعتقد أن المفاوضات الإقليمية لنزع السلاح ، التي ينبغي أن تتضمن على أي حال إعداد اليات تحقق يعول عليها ، يمكن أن تشكل وسيلة مناسبة لتقليل تراكم الاسلحة وخفض حجم القوات المسلحة . وفي حالة بلدان العالم الثالث ما من شك في أن ذلك سيتيح موارد كبيرة يمكن أن تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

غير أنه من الضروري أيضا أن يتعاون العالم المتقدم في تحقيق تلك الاهداف عن طريق برامج التعاون الخاصة ، للبلدان المتخلفة التي تنفذ برنامجا فعالا لنزع السلاح وخفض الانفاق العسكري . وترى كوستاريكا انه ، اذا ما كرس جزء من عائدات السلم للتعاون مع العالم الثالث ، فينبغي إعطاء معاملة تفضيلية للبلدان النامية التي تحرز تقدما في مجال نزع السلاح وخفض الانفاق العسكري ، ونعتبر أنه ليس من العدل فحسب بل من الملائم أن تشجع هذه العمليات بحوافز تعاونية خاصة .

إن مما ينذر بالخطر أن نرى بلداننا تعاني من انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. تنفق لغاية ربع ميزانيتها الوطنية على المعدات العسكرية ومع ذلك فهي تعامل عندما يتعلق الأمر بالتعاون معاملة البلدان ذات الميزانيات العسكرية المنخفضة . واذا كانت حكومات البلدان المتقدمة النمو ترغب في تضييق الهوة مع العالم الثالث ، فقد حان الوقت لكي تقرر ، عن طريق ابرام معاهدة رسمية تعد في إطار الامم المتحدة ، توجيه التعاون صوب البلدان التي تسير حثيثا نحو تخفيض الاسلحة . وتعتقد كوستاريكا انه من غير المنصف تطبيق معايير متماثلة ، عند تخصيص المساعدة ، على البلدان التي تنفق مواردها على المستشفيات والطرق العامة أو المدارس وتلك التي تستثمر أموالها في الاسلحة . هذا إضافة الى أن بلادي تشعر بضرورة أن ينشط العالم المتقدم النمو في اتباع سياسة ترمي الى عدم بيع الاسلحة الى العالم الثالث ، وخاصة البلدان الافقر أو التي تعاني من العنف ، أو تخفيضها الى أقصى قدر ممكن .

واليوم ، لا يعد نزع السلاح ضرورة حتمية تفرضها الاخلاق فحسب بل بات شرطا لا غنى عنه لضمان بقاء البشرية . واننا ، بالتنفيذ الفعال لعملية نزع السلاح ، لا نتيح موارد اقتصادية وانسانية ضخمة لتوفير الغذاء والتربية الصحية والرفاه الاجتماعي فحسب بل نسهم في تحقيق السلم العالمي . فلا يمكن وضع حد لما يتعرض له السلم والامن الدوليان من مخاطر وتهديدات طالما عانى منها العالم ما لم يتوقف تكديس الاسلحة .

لقد كرست هذه المنظمة العقد الاخير من القرن للقانون الدولي . وترى كوستاريكا أن أنجع الطرق لضمان سيادة القانون تتمثل في القضاء على سبل خرق القانون . فلا يمكن تعزيز العمل بالمعايير القانونية الدولية وسيادتها إلا بمقدار ما يحرز من تقدم في عملية نزع السلاح وفي فرض قيود معقولة على تصنيع الاسلحة وبيعها ومنع الاتجار غير المشروع بالاسلحة . وهذا ، في الوقت ذاته ، سيعزز الدور المركزي الذي تضطلع به الامم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات .

بيد أن القانون الدولي لا يكتفي بتنظيم سلوك الدول مع بعضها البعض . فجزء كبير من مضمون قواعده يركز على حماية حقوق الانسان . وبالتالي ، فإن العقد المكرس للقانون الدولي ليس الا عقدا مكرسا لحقوق الانسان .

ومما يثلج صدورنا جميعا أن يتسنى لنا أن نتبين أن الصحوة الديمقراطية التي اجتاحت العالم أجمع قد تمخضت عن احترام أكبر لحقوق الانسان ، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية . ونعتقد أن الظروف مؤاتية لكي تكثف الوكالات الدولية المعنية بحماية حقوق الانسان أنشطتها وتوسع نطاق عملها . وفي هذا الصدد ، تحث كوستاريكا بقوة الدول الاعضاء التي لم تنضم الى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان على القيام بذلك واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لها . وعلاوة على ذلك ، من الضروري أن تكون الشعوب على معرفة وثيقة بحقوقها وأن تدرك أن احترام حقوقها ليس تنازلا تتكرم به الحكومات عليها . وتعد تجاربنا اليومية لاحترام حقوق الانسان أفضل طريقة لضمان الوئام داخل الدول وتعميق جذور الديمقراطية فيها .

مع ذلك ، فان الحالة الراهنة المتعلقة بحقوق الانسان لا تزال ، في بعض الحالات ، تبعث على القلق . فنحن نشعر بقلق بالغ إزاء حقوق الانسان في ليبريا . أما في جنوب افريقيا ، فحقيقة الامر هي أنه على الرغم من التطور الجاري الان ، ما زال نظام الفصل العنصري يفرض تمييزا عنصريا بغيضا . وتؤكد كوستاريكا التي قطعت كل العلاقات مع نظام بريتوريا منذ سنوات عديدة نبذها لكل أشكال التمييز العنصري وتحث سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ خطوات عاجلة من أجل القضاء الفوري على الفصل العنصري .

ويساور بلدي القلق إزاء انكار حقوق الانسان للفلسطينيين واستمرار العنف السائد في لبنان . ومهما بلغ تعقيد المشكلة في الشرق الاوسط وصعوبة ايجاد التوازن فيما بين العناصر ، فاننا نعتقد أن أية صيغة لايجاد الحل تقتضي انتهاج سياسة فعالة لاحترام حقوق الانسان ، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية ، من جانب جميع الاطراف المعنية .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان ، يساور حكومة كوستاريكا قلق بالغ إزاء الحالة السائدة في العالم أجمع . فالحق في الحياة المكرس في الصكوك الدولية الاساسية الخاصة بحقوق الانسان ينطوي حتما على الحق في العيش في عالم يصلح لذلك . غير أن الانشطة التي تضطلع بها البشرية تحول ممارسة هذا الحق الى وهم كبير . واذا كان خطر الدمار النووي يثير القلق فان خطر حدوث كارثة بيئية في هذا العالم بات أمرا وشيكا وأكثر واقعية . لقد نذرت البشرية نفسها لتدمير بيئتها وتقويض وجودها باكثر السبل افتقارا للشعور بالمسؤولية . وكما هو الحال بالنسبة للاعمال التي تهدد السلم والامن الدوليين ، فان الاعمال التي تؤثر على الامن البيئي في أي جزء من أجزاء العالم تمثل شاغلا بالنسبة لنا جميعا لانها تمسنا جميعا وتلحق الضرر بنا جميعا وتدمرنا جميعا . ولا بد ، عند الاشارة الى الحقوق المتصلة بالبيئة ، من التاكيد على اعتراف القانون الدولي في عصرنا هذا بان احترام حقوق الانسان لا يمكن أن يعتبر مسالة داخلية بحتة لكل دولة على حدة .

وتعتقد كوستاريكا أن الوقت قد حان لكي نوجه طاقاتنا صوب اقامة نظام بيئي دولي جديد . وهناك ما يقارب ١٥٠ اتفاقا دوليا بهذا الشان ، ولكن لا يعني الا القليل منها بمنع عمليات الدمار البيئي . وهناك فجوات عميقة فيما يتعلق بالتعاريف والتحقق وغيرها من المسائل العديدة الاخرى ذات الصلة .

إن فكرة اقامة نظام بيئي دولي جديد ليست الا نتيجة لاعتقادنا باننا لم نعد في وضع يؤهلنا لقبول جهود منفردة . فمن الضروري أن نتحد وأن نرسي معايير دولية على جميع الجبهات في هذا المجال . ويجب علينا أن نضع استراتيجيات متعددة الاطراف اكثر فعالية للحفاظ على بيئتنا وأن ننفذها في أقرب وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، تعتقد كوستاريكا بانه ينبغي للامم المتحدة أن تولي الاهمية القصوى لمسائل البيئة . وقد لاحظنا باهتمام كبير اقتراح الاتحاد السوفياتي بإقامة نظام عالمي لرصد البيئة ينطوي على اليات للتحقق الموقعي . وإننا نعتبر ، بعد التمحص الدقيق لمشاكل البيئة ، أنه من الممكن أن يتيح هذا النظام المجال أمام تكثيف النشاط الرامي الى

حماية مواردنا . كما اننا نرى ان نظاما دوليا لرصد البيئة ينبغي أن يقوم على أساس فرض حدود زمنية محددة على الدول لكي تنفذ القرارات الصادرة فيما يتعلق بالبيئة وجزاءات على الدول التي تصر على عدم الامتثال لها . ونكرر انه ينبغي النظر إلى الخطر الذي يتهدد الامن البيئي بوصفه جانبا اخر من جوانب المخاطر التي تحيق بالامن الدولي .

وفي هذا الصدد ، نعتقد انه من الضروري أن تفرض الجزاءات التي قد يوافق عليها مجلس الامن في الحالات التي يتعرض فيها الامن البيئي للخطر . كما نشعر انه من الضروري أن تقدم الدول الاعضاء تقريرا دوريا الى الامم المتحدة عن التدابير التي تتخذها من أجل حماية البيئة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ، وبصفة خاصة من أجل تشجيع التوعية البيئية على جميع الاصعدة . وكما هو الحال بالنسبة للسلم وحقوق الانسان ، لكي يقدر الانسان قيمة بيئته عليه أن يتعلم منذ نعومة أظافره أن عليه واجبات ومسؤوليات هامة في هذا الصدد إزاء نفسه وأبناء وطنه والاجيال المقبلة .

وتولي كوستاريكا أهمية قصوى للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ . بيد أننا نعتقد أنه من الممكن تنفيذ تدابير ملموسة منذ الان للعمل على ايجاد حل عالمي لمشاكل البيئة الاقليمية على أساس تشاطر المسؤولية . وليس هناك شك في صحة ما جاء في اعلان استكهولم في عام ١٩٧٢ من أن غالبية المشاكل البيئية في البلدان النامية مصدرها سلوك هذه البلدان ذاتها . وينبغي أن تكون امكانية استخدام الموارد التي تحول من الميزانيات العسكرية في حل هذه المشاكل ثمرة من ثمار السلم . وينبغي الا ننتظر حتى عام ١٩٩٢ لكي نقدم ردودا ناجعة على هذه المشاكل العصيبة .

وفي عام ١٩٩٣ ستبلغ أيضا عملية اقامة أوروبا الجديدة ذروتها . لقد عملت المجموعة الاوروبية لعقود عدة على إقامة مجتمع من أكثر المجتمعات ازدهارا في التاريخ ، داخل اطار من الديمقراطية والحرية . ولا شك أن إعادة توحيد المانيا ، التي ازدادت سرعة الى حد كبير منذ سقوط حائط العار ، ستساهم ابتداء من الاسبوع القادم في دعم عملية المجموعة الاوروبية بطريقة لم يسبق لها مثيل . وبالمثل يوافق عام ١٩٩٣ الذكرى المئوية الخامسة لالتقاء المصيرين الامريكي والاوروبي وتكوين منظور كامل للعالم . ويجب أن يحثنا اقتراب هذه المناسبة على إعادة تشكيل الروابط التي تجمع بين أمريكا وأوروبا ، وكذلك بين العالم المتقدم النمو والبلدان النامية .

إننا نشكل جميعا طاقم سفينة واحدة . ولا بد أن نلتزم بالاتحاد . ولن نحرز أي تقدم على الاطلاق اذا أزلنا الكتل الايديولوجية لنستبدل بها الكتل الاقتصادية . ويجب ألا ننظر الى السلام والامن الدوليين من الناحية العسكرية فقط . فالسلام الوطيد يجب أن يكون سلاما عالميا منتجا ، سلاما نتعاون فيه ونتعامل في سبيل التقدم والتنمية .

تجتمع هذه الجمعية في وقت حاسم في تاريخ البشرية . والعالم الآن في مفترق الطرق . ونحن هنا لاننا نثق أن المجتمع الدولي سيتمكن من الاستمرار في طريق العقل . وكوستاريكا ، وهي بلد يحب السلام ويمارسه ويؤمن بالقيم التي تقوم عليها هذه المنظمة ، تود اليوم أن تجدد ايمانها الراسخ بأن الامم المتحدة سوف تستطيع نصرة مبدأ السلام القائم على القانون في وقتنا هذا وللاجيال المقبلة .

وفي عام ١٩٧٩ أدلى رافايل انخيل كالديرون فورنييه ، وزير خارجية كوستاريكا عندئذ ورئيسها اليوم ، في نفس هذا المحفل بأفكار تحظى بأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى ، ويود وفد بلدي أن تتشاطرها كل الدول الممثلة هنا قال :

"ستبقى الامم المتحدة طالما عبرت أممها عن ثقة شعوب العالم وأملها في مجتمع أكثر عدالة .

"والمحافظة على هذا الاعتقاد محافظة تامة مهمة منوطة بنا جميعا ، ولا سيما من يعتقد منا أن هذا هو الامل الاخير الذي يمنحه لنا الله لايجاد السلام وكفالة بقاء الجنس البشري" . (A/34/PV.19 ، ص ١١١)

السيد ريفيرا إرياس (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بالنيابة عن وفد غواتيمالا أن أقدم لكم تهنئتي الحارة على توليكم رئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة والاربعين .

وأود أن أعرب ، بالنيابة عن حكومة غواتيمالا ، عن عميق سرورنا لقبول ناميبيا ولختنشتاين عضوين كاملي العضوية في الامم المتحدة ، نظرا لما لذلك من تعزيز لمبدأ العالمية في منظمتنا .

وأود أيضا أن أسجل تقدير شعب غواتيمالا وحكومتها العميق للامين العام للامم المتحدة السيد بيريز دي كوييار على جهوده الدائمة سعيا الى السلام وتعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأنحاء العالم الاخرى .

ولا يفوتني أن أعرب عن ارتياح حكومة غواتيمالا للمناخ الجديد القائم على الحوار والتعاون الوثيق الذي انبثق عن موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعن تحقيق الوحدة الالمانية وهي أمر هام جدا لأوروبا والعالم أجمع ، ويمكن أن يشكل عاملا حاسما بالنسبة للسلام العالمي . وفي نفس السياق نود أن نؤكد أهمية عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على أوروبا الشرقية .

إننا نسلم بالاهمية الفائقة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، ويسرنا أن نعلن أن حكومة غواتيمالا وقّعت على اتفاقية حقوق الطفل عندما فتحت للتوقيع وصدقت عليها قبل دخولها حيز التنفيذ .

وتؤكد حكومة الرئيس سيريزو من جديد ايمانها بمقاصد الامم المتحدة ومبادئها ، ورغبتها السياسية في التعاون الحاسم في هذا المحفل العالمي من أجل تحقيق أسمى القيم التي كرستها للبشرية ، كالسلم والحرية والعدالة . وقد أكد الرئيس مرة أخرى التزامه بالدفاع عن الديمقراطية وتعزيزها واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية الكاملة المتناسقة في كل البلدان الفقيرة .

وتؤكد حكومة غواتيمالا من جديد أيضا تأييدها الصادق لمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ، وهي أساسا تقرير مصير الشعوب ، وعدم التدخل ،

والمساواة القانونية بين الدول ، والتسوية السلمية العادلة التفاوضية للمنازعات الدولية ، والتعددية السياسية والايديولوجية ، كاساس لمجتمع دولي منظم بطريقة ديمقراطية .

وأعتقد أنه اذا كانت العلاقات السياسية والاقتصادية خاضعة فعلا لمبادئ القانون الدولي التي قبلناها قبولا تاما من الناحية النظرية وكرسناها في عدد كبير من الصكوك الدولية ، لما كانت هناك بؤر ساخنة للتوتر والقلاقل مثل البؤر التي تجعلنا نعيش سلما هشا يتعرض دائما لخطر الضياع .

وترى حكومة بلدي أن السلم ، وهو أسمى تطلعات البشرية ، ينتج على الصعيد المحلي والدولي من التصميم السياسي القوي من جانب الامم على تحقيق هذا السلم عن طريق تدابير واتفاقات تسعى أساسا للمصالحة والتسامح والاحترام المتبادل ، وفوق كل شيء عن طريق العدالة الاجتماعية . وأعتقد اعتقادا جازما بأن الديمقراطية كنظام حكم هي وحدها التي توفر لنا أساسا واطارا مناسبا للسعي الى السلام ، ولكنها الديمقراطية المفهومة على أنها قيمة وضرب من السلوك لا يتغير ، يدعمها القانون ومجموعة من المبادئ السديدة التي تكفل بشكل كامل التمتع بكل الحريات . وأهم التحديات التي تواجهها حكومة غواتيمالا هي بالتحديد تعزيز الديمقراطية .

لقد أقام الرئيس سيريزو ، منذ بداية ولايته التي صادفت دخول الدستور السياسي الحالي للبلد حين التنفيذ ، حكومة تعمل أساسا على الوفاء باحتياجات أفقر قطاعات السكان وأضعفها ، تلك القطاعات التي جرت العادة على اهمالها وتهميشها . ومنذ ذلك الحين تمتع الشعب بكل الحريات ومارسها ممارسة تامة عن طريق تعزيز المنظمات الشعبية التي تشكل تطلعاتها الشرعية جزءا من الاولويات الوطنية . وتتخذ تلك الاولويات شكل برامج تهدف الى تلبية الاحتياجات الملحة للشعب .

لقد ازداد تكشيف الحوار عن طريق محافل المصالحة التي تشترك فيها بحماس قطاعات تؤمن بأن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم السياسي . وقد أوضح الرئيس سيريزو بطريقة عملية فحوى الديمقراطية ولم يلجأ على الاطلاق الى تدابير القمع لكي يحل المشاكل السياسية والاجتماعية التي واجهته خلال ولايته .

ونحن الآن بصدد عملية انتخابية مفتوحة تتسم بالحرية والتعددية والمشاركة وتصل الى ذروتها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بالانتخابات العامة . هذه الانتخابات ستجري في جو ديمقراطي تقوم فيه الاحزاب السياسية بشن حملاتها دون قيود . ولكي نعزز شفافية العملية الانتخابية دعيت منظمة الدول الامريكية لإرسال مراقبين ، كما أن عددا كبيرا من الحكومات من شتى أنحاء العالم سيشهد على أمانة الانتخابات ونزاهتها .

لقد أقدمت اللجنة الوطنية للمصالحة في غواتيمالا ، في اطار اتفاقات اسكيبولاس الثاني ، وبتأييد كامل من حكومة غواتيمالا ، على مبادرة النهوض بعملية حوار بين جبهة الوحدة الوطنية الثورية لغواتيمالا والقطاعات السياسية والادارية والدينية المتنوعة وممثلي الشعب وكذلك الحكومة ، بغية ايجاد حل سياسي لمشاكلنا الوطنية ، حل يسمح بالمصالحة بين سكان غواتيمالا ، مما يتيح اقرار السلم تماما في البلد .

بدأت عملية الحوار هذه في أوسلو في نهاية شهر آذار/مارس من هذا العام بين وفود اللجنة الوطنية للمصالحة في غواتيمالا وحزب الوحدة الثوري الوطني لغواتيمالا . وقد تواصلت في مدريد في شهر حزيران/يونيه مع ممثلي الاحزاب السياسية من غواتيمالا ، وفي بداية شهر أيلول/سبتمبر عقدت في أوتاو محادثات بين حزب الوحدة الثوري الوطني لغواتيمالا والقطاع الخاص . وثمة اجتماع يزمع عقده أيضا في كويتو بين حزب الوحدة الثوري الوطني لغواتيمالا والقطاعات الدينية في البلاد وكذلك اجتماع مع قطاعات النقابات .

وعملية الحوار هذه هي نتيجة لتوافق الآراء على الصعيد الوطني ، وهذا هو السبب في أن الحوار حظي بتأييد السكان في غواتيمالا وتأييد المجتمع الدولي .

أود أن أنوه بالامين العام وأن أشكره على تأييده القاطع لعملية الحوار هذه التي اشترك فيها بوصفه مراقبا مما أضفى على العملية قدرا كبيرا من المصداقية والثقة فيما يتعلق بالالتزامات التي تم تحقيقها .

لقد أعربت حكومة غواتيمالا أيضا عن تقديرها لحكومات النرويج واسبانيا وكندا واكوادور على مساهمتها في هذه العملية .

إن منطقة أمريكا اللاتينية قد واجهت في العقود القليلة الماضية حالات اتسمت بالأزمات وعدم الاستقرار والعنف ، وهي حالات ما برحت تشكل عقبة في طريق تقدمها وترتب عليها خسارة في أرواح بشرية ثمينة .

وفي أكثر من مناسبة كانت نتائج السبل التي اختارها الرؤساء لتعزيز السلم والديمقراطية والامن في أمريكا الوسطى مشكوكا فيها . وعلى الرغم من ذلك ، اسمحوا لي أن أقول إننا سعداء للغاية ازاء التقدم الهام الذي تحقق نحو تنفيذ اتفاق السلام الذي وقعه رؤساء أمريكا الوسطى ، والذي مكن من القول إنه ، على الرغم من الطريق الطويل والشاق الذي تلا ذلك والعقبات التي كانت في الطريق والمسؤولية التاريخية التي اقتضتها المهمة فإن الجهود التي بذلت لم تذهب عبثا وهي تؤتي أكلها الآن .

ويمكن أن نتبين الدليل على ذلك في العمليات السياسية الديمقراطية حقا التي أجريت مؤخرا في البلدان الشقيقة في المنطقة وفي الحوار الداخلي بين القوات غير النظامية والحكومات في بلدان أمريكا الوسطى في سبيل المساعدة على احلال السلم محليا وتعزيز المصالحة الوطنية* .

إننا نشعر بالسعادة ازاء التقدم الذي تحقق في المفاوضات بشأن الأمن والتحقق والحد من الاسلحة وتحديدها وفقا لاتفاقات اسكوبيلاس - ٢ ، ونثق بأن هذا سوف يمكن من إعادة توجيه الموارد نحو التنمية في أمريكا الوسطى .

إن هذه الجهود التي تبذلها حكومات المنطقة ينبغي أن يشترك فيها المجتمع الدولي الذي سوف يمنحها التأييد من أجل تحقيق السلم والاستقرار والديمقراطية في أمريكا الوسطى . إن الاعمال التي تقوم بها الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية في عملية احلال السلم تمثل تقدما لا مثيل له . والعمل الدبلوماسي الهام الذي قامت به مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها بهدف التوصل الى حل سلمي تفاوضي من أجل احلال السلم والديمقراطية وتخفيف حدة التوتر يستحق أقصى تقديرنا .

كذلك فإننا ممتنون للدول الاخرى التي أيدتنا طيلة العملية . إن المجموعة الاوروبية من جانبها ، باضفائها الطابع المؤسسي على العلاقات المشتركة فيما بين المناطق ، أعربت عن استعدادها لتأييد الجهود التي تستهدف إنهاء حالة العنف وعدم الاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى .

وازاء هذه الخلفية من التحسن في الآفاق السياسية بالنسبة للمنطقة وحيث أننا مقتنعون بأن اللقاءات الرئاسية لأمريكا الوسطى تمثل وسيلة مناسبة لتحكيم القرارات واتخاذها على أعلى مستوى سياسي لدى شعوبنا ، رحب رؤساء أمريكا الوسطى بمقترح الرئيس ماركو فينيسيو سيريزو اريغالو بعقد مؤتمر قمة اقتصادي ، الامر الذي سيمكن من تناول الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في أمريكا الوسطى .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ونعتقد أن الاجتماع الرئاسي هذا سوف يكون ايذانا ببدء المرحلة الثانية في عملية اسكوبيلاس - ٣ التي ستتيح فيها عائدات السلم إعادة توجيه الجهود والموارد نحو توسيع اقتصاداتنا ورفاه شعوبنا .

لقد اتخذ رؤساء أمريكا الوسطى قرارات مهمة للغاية بغية إعادة توجيه عملية التكامل في المنطقة لتصبح وسيلة لتحقيق التنمية وادراج أمريكا الوسطى في الاتجاهات العالمية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وتعضيد السياسة القطاعية وتنسيقها وتعزيز النمو الاقتصادي وللتمكين من تحقيق مزايا اجتماعية للناس .

وفي هذا السياق واستجابة لطلب رؤساء أمريكا الوسطى للحصول على مساعدة دولية تعزز جهودنا ، لا بد لنا نحن أبناء أمريكا الوسطى ، الذين أخذنا زمام المبادرة بالفعل لاختيار طريقنا ، من أن نعيد تقييم الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي الى المنطقة بغية استخدام تلك المساعدة استخداما مثاليا وإعادة توجيهها الى الاحتياجات الحقيقية للمنطقة تحقيقا لاتفاقات الرؤساء .

وفي هذا الصدد فإن المساعدة التي قدمتها المجموعة الأوروبية الى المنطقة في اطار اتفاق التعاون الموقع في لكسمبرغ بين المنطقتين في عام ١٩٨٥ ، والذي يهدف الى تنفيذ مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة جديرة باهتمامنا .

إننا نقر الاتجاه الجديد الذي يسير فيه تعاون المجموعة الأوروبية تأييدا لإعادة تنشيط عملية التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وإعادة هيكلتها وتعزيزها . وقد تجسد هذا في الخطة الموضوعة لإقامة نظام مدفوعات اقليمي سوف يعطي قوة دفع جديدة للتجارة بين بلدان المنطقة .

وعلاوة على ذلك فإن خطة التعاون الخاص من أجل أمريكا الوسطى ، أي خطة التعاون الاقتصادي التي وضعت استجابة لنداء رؤساء أمريكا الوسطى في مؤتمر القمة المنعقد في اسكوبيلاس ٢ بغية الحصول على دعم خاص من المجتمع الدولي من أجل السلم والتنمية في المنطقة ، ينبغي تعزيزها وتعديلها وفقا للاحتياجات الحقيقية للمنطقة وفاء بالتعهدات المعطاة في انتيغوا . وفي هذا الصدد نقول إن الخطة يجب أن تستمر

وأن تقدم الموارد المالية لها من برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعلها تستطيع مواصلة مهمتها .

ونعتقد أنه ينبغي الالتفات الى المبادرات الاخرى للتعاون مع المنطقة مثل المبادرات المقدمة من كولومبيا والمكسيك وفنزويلا - مجموعة الثلاثة - ومبادر اللجنة الدولية من أجل الانتعاش والتنمية في أمريكا الوسطى .

وعلاوة على ذلك وتأييدا لتغيرات السياسة التي حدثت في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا برنامجا جديدا للعلاقات الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي معروفة باسم المبادرة من أجل الامريكتين . ومن الواضح أن هذه فرصة لتعزيز ازدهار المنطقة وتشكيل مجموعة أمريكية جديدة . وقد أعربت امريكا اللاتينية ، من حيث المبدأ ، عن ارتياحها للآفاق التي يفتحها هذا المقترح الذي نعتقد أنه سوف يساعد على الوفاء بالاتفاقات التي توصل اليها رؤساء أمريكا الوسطى في خطة العمل التي اعتمدوها في اجتماعهم الذي عقدوه في انتيغوا . وقد استجابت غواتيمالا أيضا للقرار المتعلق بالمساعدة على حماية البيئة عن طريق إنشاء آلية لتبادل الدين الثنائي من أجل المشاريع الإنمائية .

إن أمريكا الوسطى يجب أن تستجيب لهذه المبادرة . ومع ذلك يجب عليها استخدام النتائج التي حققتها بلدان أمريكا اللاتينية ، والتي مضت قدما بالفعل في مفاوضاتها في هذا الاتجاه ، بوصفها اطارا لعملها . ولا بد لنا أن ننظر في استراتيجية مشتركة ارتكازا على امكاناتها السياسية والاقتصادية ، وأن نسلّم أنها بوصفها كتلة من البلدان ، سوف يكون لها امكانيات أفضل لمواجهة تحديات المستقبل فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية والتجارية وقوة أكبر في التفاوض في السياق الدولي .

من المهم أن نسلط الضوء على بدء نفاذ المعاهدة المبرمة التي تنشئ برلمان أمريكا الوسطى وغيره من الهيئات السياسية اعتبارا من شهر أيار/مايو ١٩٩٠

فالبرلمان يشكل آلية مؤسسية ذات طابع دائم لتعزيز الحوار التعددي والديمقراطية بوصفهما عنصرين أساسيين للسلم في المنطقة .

إن برلمان أمريكا الوسطى سوف يساعد أيضا على تعزيز عملية تكامل أمريكا الوسطى ويشجع على تحقيق أوسع قدر من التعاون بين البلدان الاعضاء .

إن سياسة حكومة غواتيمالا في مجال حقوق الإنسان هي سياسة راسخة وواضحة تماما . إن لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ما برحتا تدرسان حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وقد اتخذتا قرارات في هذا الصدد . ولئن كان من الصحيح أن هاتين الهيئتين قد أعربتا عن قلقهما ازاء حالة حقوق الإنسان في بلادي ، فمن الصحيح حقا أنهما اعترفتا بالجهود التي تبذلها ادارة الرئيس سيريزو نحو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية وضمان ذلك .

وفضلا عن ذلك فإن اللجنة واللجنة الفرعية والمجتمع الدولي عموما على بينة من أنه لا توجد في غواتيمالا سياسة لانتهاك حقوق الانسان . وبالتالي فإن حكومة الرئيس سيريزو تكرر الاعراب في هذا المحفل العالمي عن التزامها الثابت باحترام حقوق الانسان احتراما كاملا وكفالة ممارستها ممارسة كاملة . لذلك فإن حكومة غواتيمالا على استعداد تام للاستمرار في التعاون مع اللجنة وسائر الهيئات الجادة التي تشعر بقلق حقيقي إزاء حقوق الانسان في بلدنا ، بيد أننا نرفض حملة التضليل الظالمة التي تحاول بعض القطاعات المتحيزة شنها ، محاولة مضايقة غواتيمالا والاستفراد بها عن طريق رسم صورة مزعجة لحالة حقوق الانسان لا تتفق بأي حال من الاحوال وواقع الحال .

إن الملايين من البشر يجوبون العالم ، بعضهم من ضحايا الصراعات المسلحة في بلدانهم ؛ وبعضهم من ضحايا الكوارث الطبيعية ؛ والبعض الآخر تركوا أوطانهم لأنه بات من المستحيل عليهم الخروج من حالة الفقر التي ولدوا فيها . وإني أشير بذلك الى اللاجئين والاشخاص المشردين . إن عمل الامم المتحدة عن طريق مفوضها السامي لشؤون اللاجئين يستحق تقديرنا . وتدرك حكومات أمريكا الوسطى ضرورة أن تُحل هذه المشكلة وأن تُضمن لجميع أبناء أمريكا الوسطى العائدين الى أوطانهم ظروف مناسبة لاعادة اندماجهم في الحياة الوطنية . وتشعر غواتيمالا بالتشجيع لمواصلة هذا الجهد لحل المشكلة . وتقدر الدعم الدولي الذي تلقته . إننا ندرك الصعاب التي ينبغي التغلب عليها ، بيد أن لدينا الارادة السياسية اللازمة لحسمها ونعلن مرة أخرى حق جميع أبناء غواتيمالا الذين يعيشون في الخارج في العودة الى وطنهم في ظروف من الحرية والامن واحترام حقوق الانسان حتى يستطيعوا الاشتراك اشتراكا فعالا في الحياة الوطنية .

وتشعر حكومة غواتيمالا بالقلق العميق إزاء انتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار غير المشروع فيها . لذلك اتخذنا مجموعة من التدابير الداخلية لمكافحة هذا الوباء .

وعلى صعيد نصف القارة ، نرى أنه من الضروري تعزيز سلطات لجنة الامريكتين لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، حيث ينبغي اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لمكافحة

الشرور المتصلة بالاتجار بالمخدرات . وعلى الصعيد العالمي ، كانت حكومتي من بين أول الموقعين على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتُمدت في فيينا في نهاية عام ١٩٨٨ . ويسرني أن أقول إننا سنقوم قريبا بالتصديق على تلك الاتفاقية .

وقصارى القول إن حكومة غواتيمالا ، على الصعيدين الوطني والدولي ، لا تزال على عزمها الثابت على الكفاح صراحة ضد الاتجار بالمخدرات ، اذ أن هذه مشكلة خطيرة للغاية وتشكل تهديدا ليس موجها للسلم فحسب بل لاستقرار مؤسساتنا ومجتمعاتنا أيضا .

وترى حكومة غواتيمالا أنه من الضروري ، على الصعيد الدولي ، إنشاء آليات للتعاون من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحد من التلوث واستعادة التوازن الايكولوجي .

إننا نرى أن الفقر وتدهور البيئة يرتبطان ارتباطا وثيقا بعضهما البعض ، لذلك من الضروري أن نضع نصب أعيننا أن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية . وفي هذا السياق ، نؤيد تأييدا كاملا قرار الامم المتحدة عقد مؤتمر ، على أرفع مستوى ممكن ، بشأن البيئة والتنمية في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

وحتى يكون السلم دائما ، من الضروري تشجيع التنمية الاجتماعية واتخاذ تدابير لتعزيز الرفاه الاقتصادي للقطاعات الاكثر فقرا في المجتمع . ويمكن أن نلمس ، بدرجة أو أخرى في كل المجتمعات ، الحالة السائدة حاليا والمتمثلة في وجود أوجه تفاوت بين الدول الغنية والفقيرة . ولقد حان الوقت لكي نضع رفاه البشر وتقدمهم في محور أنشطتنا جميعا .

إن الحالة الاقتصادية في كل أنحاء العالم لا تزال معاكسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وتواجه غواتيمالا حاليا أشد الازمات الاقتصادية في تاريخها . وتلك الحالة ذاتها تسود في منطقة أمريكا الوسطى بأسرها وفي العالم النامي عموما . ولا يوجد لها حل في الامد القصير . ويبدو أن الحالة تسوء يوما بعد يوم . إن المديونية الخارجية وأعباء خدمتها قد زادا تلك الحالة الصعبة سوءا .

وضخامة وخطورة هذه المشكلة تتطلبان نهجا شاملا حاسما ، لأن هذه المشكلة تشكل خطرا بالغا على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلدان عديدة .

ومما يدعو الى القلق أنه في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم تراع المراعاة الكافية مصالح وشواغل البلدان النامية الأضعف . إن هدف هذه المفاوضات ينبغي أن يكون هو تحقيق منفعة جميع الدول ، وإتاحة الفرصة للدول النامية للوصول الى التكتلات التجارية القائمة وكذلك للأسواق الجديدة . وبالتالي فإن احتياجات البلدان النامية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الواجب .

وترى غواتيمالا أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب الذي ينبغي في إطاره البحث عن حلول عادلة للمشاكل المشتركة وخاصة في المجال الاقتصادي . وهناك حاجة الى التفاهم والتعاون من جانب البلدان الأقوى اقتصاديا . ومن الملح والضروري الاستمرار في إجراء حوار جادٍ بنّاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن المؤسف أن الجهود المبذولة من جانب مجموعة الـ ٧٧ على الصعيد المتعدد الأطراف تواجه عراقيل يصعب التغلب عليها . فلم يحرز تقدم كبير في الدورة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . لذلك يسرنا قرار عقد دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على المستوى الوزاري ، في العام القادم . إن هذا القرار سيعيد تنشيط تلك الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة وسيجعل من الممكن وضع خطوط ارشادية جديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في الإطار الجديد الذي نعيش فيه .

إن السلم والأمن الدوليين يتعرضان مرة أخرى للخطر في منطقة الشرق الأوسط الممزقة فعلا . وتنظر غواتيمالا بشعور من القلق العميق الى الصراع الذي نشأ في ٢ آب/أغسطس الماضي عندما احتلت القوات المسلحة العراقية اقليم الكويت ، ولا تزال موجودة هناك . وما فتئ مجلس الأمن منذ بداية ذلك الصراع يقوم بعمل لم يسبق له مثيل . إن اتفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على تجاوز الخلافات الايديولوجية قد جعل من الممكن لهم الموافقة على تدابير تؤكد سيادة القانون واحترام القانون

الدولي والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة وهي معايير ينبغي أن تحترمها كل الدول التي تعتز بالسلم .

وتؤيد غواتيمالا التدابير الجماعية التي اتخذها مجلس الامن لمنع التهديدات الجديدة للسلم والقضاء على التهديدات القائمة عن طريق تطبيق التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق . وقد اتخذت غواتيمالا التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس الامن منذ بداية الصراع الذي بدأه العراق . ونحن نناشد الحكومة العراقية أن تقلع عن موقفها . إن غواتيمالا ترفض أي عمل يرمي الى ضم الكويت ويكرر مناشدته العراق أن ينسحب من الكويت . وتحث غواتيمالا الامين العام للامم المتحدة على الاستمرار في مساعيه الحميدة الدؤوبة الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع . وتدين غواتيمالا الدخول في المقار الدبلوماسية المعتمدة في الكويت وتفتيشها وترى أنه من غير المقبول استخدام الموظفين المدنيين والدبلوماسيين رهائن .

ووفقا لما ذكره الرئيس سيريزو في هذا المحفل في العام الماضي ، تحترم غواتيمالا حق شعب فلسطين في تقرير المصير والاستقلال في أرضه ، بما لا يؤثر أو يضر بوجود دولة اسرائيل داخل حدودها وهو الامر الذي اعترفت به الامم المتحدة . ونحن مقتنعون بأن الحل السياسي التفاوضي لمشكلة فلسطين سيكون بالتأكيد خطوة صوب حل مشكلة الشرق الاوسط .

إن الحالة في لبنان لا تبدو في طريقها الى التحسن . فالحرب الاهلية لا تزال تؤدي الى خسائر في الارواح وتزيد من صعوبة الحالة الاقتصادية للسكان . وغواتيمالا تناشد أطراف الصراع أن تكف عن موقفها العدائي وأن تتوخى تدابير تصالحية تجعل من الممكن تهيئة الثقة اللازمة للتفاوض والحوار وإنهاء الحرب التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الارواح وعن معاناة تجل عن الوصف .

إن عمليات حفظ السلام ستسهم دون شك في خفض الميزانيات المخصصة للدما الشامل وسباق التسلح . والقوة المعنوية للأمم المتحدة ضمان اضافي للشفافي المطلوبة لعملية السلام . وهي أيضا أنسب طريق لمشاركة المجتمع الدولي في حفظ السل والأمن الدوليين . وهذا لا يمكن أن يكون بالتأكيد حلا لمشكلة قائمة ، ولكنه يوف الوقت الضروري لخفض حدة التوتر وتعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة الضرورية اذ ما كان لنا أن نرسي الاسس لسلام دائم مستقر .

لقد استفادت أمريكا الوسطى نفسها من هذه العمليات عن طريق العمل الذي قا به فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وعن طريق أعمال اللجنة الدولي للدعم والتحقق في عملية تسريح المقاومة النيكاراغوية . ومن دواعي الفخر الشدي أننا نرى للمرة الاولى في التاريخ عمليات الامم المتحدة تعزز القضاء التام عل الاسلحة .

ومن بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من عمليات حفظ السلام جنوب شرقي آسي حيث توجد علامات مشجعة على التوصل الى حل سلمي . إننا نؤيد الجهود التي تبذله رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتحقيق تسوية سياسية تفاوضية للنزاع في كمبوديا . ونأم أن يستأنف مؤتمر باريس حتى يمكن شعوب الخمير في آخر الامر من أن ينعم بالسلام والام واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية .

لقد طلب من الامم المتحدة أن تشارك في الاستفتاء المقرر اجراؤه لحل نز الصحراء الغربية . وغواتيمالا ترحب بالاتفاق المشترك والجدول الزمني والخطة الت وافق عليها مجلس الامن في شهر حزيران/يونيه . ويبدو أن الاستفتاء هو أصلح الوسائ لحل نزاع الصحراء ، وغواتيمالا تؤيد العمل الذي تضطلع به الامم المتحدة في ه الشأن .

إن أحداث الجنوب الافريقي جديرة بأن نخصها بالذكر . إننا نشعر بغاية الس لتحرير نيلسون مانديلا وبدء حوار في جنوب افريقيا . ومع هذا ، فإننا نلاحظ بقل الالغاء التام غير المشروع لنظام الفصل العنصري البغيض الذي تمارسه حكومة جن

افريقيا يجري تعطيله . إن السلام لا يمكن أن يتحقق ، والتنمية لا يمكن أن تتم بغير الالغاء التام للفصل العنصري كنظام حكم .

إن حكومة غواتيمالا تنظر بارتياح عميق الى الحوار الذي بدأ بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بغرض المصالحة بين شطري كوريا وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . إن هذا الحوار بين الكوريتين يسهم في عملية الانفراج وفي تعزيز السلام العالمي . وترى غواتيمالا أنه من الضروري - في اطار مبدأ الامم المتحدة الخاص بالعالمية - أن تقبل عضوية كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في الامم المتحدة التي من المحتمل أن يحرز في اطارها تقدم أكبر في عملية الحوار بين الكوريتين لإنهاء المواجهة وتحقيق التوحيد إن أمكن .

إن غواتيمالا تؤيد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في الحملة العالمية لنزع السلاح وتشارك في النداء الخاص باستثمار جميع الاموال الناجمة عن تخفيض الترسانات النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وغواتيمالا ، بصفتها موقعة على معاهدة تلاتيلولكو ، تؤيد الجهود الرامية الى حظر التجارب على أسلحة الدمار الشامل أيا كان نوعها ، وتؤيد استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية وحدها بما يعود بالنفع على البشرية كلها .

وتؤيد غواتيمالا المحادثات التي تجريها حكومة جمهورية السلفادور الشقيقة ، في اطار اتفاق اسكيبولاس ٢ ، مع المعارضة المسلحة في ذلك البلد . ويحدونا أمل في أن يجد السلفادوريون حلا سياسيا تفاوضيا يمكن أن ينهي عقدا من الدمار والاستقطاب في مجتمعهم .

وإن غواتيمالا تؤيد طلب هايتي بأن تنظم الامم المتحدة فريق مراقبة للانتخابات المقرر اجراؤها في ذلك البلد . ونأمل أن يحقق شعب هايتي السلم والوفاق الداخلي اللذين يرنو اليهما ، فيمكنه ذلك من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية بحرية .

وقد بذل وفد غواتيمالا جهدا للمشاركة في العمل الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، فقدم بندا جديدا للنظر فيه في

الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وسوف تنظر في هذا البند اللجنة السادسة . إنه مشروع لقواعد توفيق ، هدفها تعزيز استخدام التوفيق كوسيلة مخصصة لحل النزاعات بين الدول . ونعتقد أن هذا قد يساعد الامم المتحدة في جهودها لتعزيز وصيانة السلم والامن الدوليين .

لاسباب تتعلق بالعملية الانتخابية الجارية في بلادنا ، لم يستطع الرئيس سيريزو الحضور . ومع هذا ، فقد طلب مني أن أنقل اليكم - سيدي الرئيس - أحر تحياته وأطيب تمنياته بنجاح مداولات الجمعية ، وكذلك تضامنه مع القرارات التي تصدر بحثا عن حلول سلمية عادلة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها البشرية .

والله معكم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥